الاتجاهات الحديثة فى علم اللغة

اتجاه التحليل الصرفى ووحداته

د . ممدوح عبد الرحمن الرَّمَّالى

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وقل اعملوا فَسَيَرى اللهُ عَمَلَكُم ورَسُولَه والمُؤمِنُون

وستُرَدُّون إلى عالم الغيبِ والشهَادة فيُنَبئُكُم بمَا كُنتمْ

تَعْمَلُون ﴾

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلـــى معلمتي الأصلية السيدة / جليلة حسنين منصور التي علمتني أبجديات الحياة والمعرفة،وشمعتي التي تضئ لي السبيل بعد أن أظلمت عيناي وشـــراعي الذي يشق لي الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبيّ ، وكهفي الذي أخفـــي فيه ضعفي عن أعين الناس ، وساعدي وعوني يوم لم ينفعني جهدي واجتهادي ، وصديقتي بعد أن دفنت أصحابي في التراب ومركبي الذي يقلني بعد أن ضاق الطريق بقدميّ

فعدت كذي رجلين ، رجل صحيحة

ورجل رمي فيها الزمان فَشُلَّت

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

علي ظلعها بعد العثار استقلت

١-[أ] الموضوع :

موضـــوع الدرس الصرفى هو الكلمة المفردة ، من حيث بنيتها ، ووزنها ، واشتقاقها ، وتجردها ، وزيادتها ، وهو يلى الدراسة الصوتية ويترتب عليها .

وعلم التصريف Morphology هو الحقل اللغوى الذى يدرس بنية الكلمة ، وقد عرَّفه المحدثون تعريفات متقاربة تكاد تجمع على أن بنية الكلمة هى موضوع هـــذا العلم ، فعرَّفه نيدا Nida بأنه " دراسة المصرفات وأنساقها Arrangements فـــى بناء الكلمات " (١) ، وعرَّفه روبنز بأنه " دراسة البنية القواعدية للكلمات " (٢) ، كمـــا عـــرَّفه بعض اللغويين بأنه " دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى ، والقواعد Rules التى تحكمها ، أى دراسة بنية الكلمة " (٣) .

والمقصـــود بالمصطلح morphology فى نظر الدرس اللغوى المعاصر : أحد مستويات البحث التى تتعاون فيما بينها للنظر فى اللغة ودراستها (٤) .

والمفهوم العربى لعلم الصرف يقترب إلى حدٍ كبير من مفهوم المورفولوجيا Morphology عـــند علمـــاء اللغـــة ، من حيث دراسة ما يطرأ على الكلمة من زيـــادات ، وكذلـــك التحولات التى تغيّر دلالتها أو وظيفتها نتيجة لدخول عناصر لغويـــة معيـــنة ، غير أن الاختلاف بينهما يكمن فى أن علم الصرف كما وضعه علمـــاء العربـــية القدامى يختص بتحليل النظام الصرفى للغة العربية وحدها ، أو اللغات التى تشبهها مثل بعض اللغات السامية ، أما المورفولوجيا فهو أهم من ذلك ؛ إذ يتصـــل بتحليل النظام الصرفى فى أى لغة ، وقد يقترب كل منهما فى منهج التحليل أحياناً ، وإن اختلفت المصطلحات .

والمصطلح الأساسى فى المورفولوجيا الذى يتصل بصيغة الكلمة ووظيفتها هـــو المورفـــيم Morpheme ، حيث يحاول عالم اللغة أن يقسم الكلمة أو الجملة أحياناً إلى العناصر المكونة لها ، ثم تصنيف هذه العناصر .

ومجـــال البحث فى الصرف أوبناء الكلمة هو دراسة الوسائل التى تتخذها كل لغة من اللغات لتكوّن الكلمات من الوحدات الصرفية المتاحة فى تلك اللغة .

[ب] مشكلة البحث :

لقـد تعـددت انـواع الوحـدات اللغوية بقدر ما عرف لها من تقسيمات ، كتقسيمها ، بعامة ، بحسب الدلالة إلى وحداتٍ دلالية (٥) ، ووحدات غير دلالية (٦) ، أو تقسيمها وفق النظام اللغوى الذى ترجع إليه هذه الوحدات إلى صوتية ونحوية ومعجمية (٧) .

وقد عرض بعض المحدثين لقضايا صرفية ، وحاولوا تحليل مادتها تحليلاً جديـداً ، بقصـد التيسـير والتسهيل على الدارسين ، بمحاولة تصنيف هذه المادة تصـنيفاً أقرب منالاً واستيعاباً مما فعله القدامى ، فكان كلُّ أو جلُّ ما فعلوه موجَّهاً نحـو المنهج وطرائق التحليل لا إلى النظام الصرفى ، بوصفه بناءً متكاملاً ينتظم الظواهر والعناصر الصرفية التى تقيم أركانه وتحدِّد جوانبه .

وحـاول بعضـهم اطـراح مسائل صرفية من النظر أو ضمها إلى أبوابٍ مخـتلفة ، لقـربها منها بطبيعتها فى رأيهم ، وحاول آخرون إضافة صيغ وأوزان مستحدثة أو الاستغناء عن شيءٍ من هذا القبيل من موروث البناء التقليدى القديم ، فكـان عملهـم فى هذا الميدان عملاً منهجياً صِرفاً ، موجهاً نحو ترتيب الحقائق الصـرفية وتنظـيمها مـع محاولة تحليلها تحليلاً جديداً ، وكانت مادة هذا العمل المنهجى الجديد معتمدة فى جملتها على ما ورثناه من مادة جمعها وصنفها وحلَّلها علماء الصرف أيام التقعيد (٨) .

وقد واجهت الدرس الصرفى الحديث مشكلات منها :-

[أ] تحديد اختصاص هذا الفرع من الدراسات اللغوية .

[ب] كيفية معالجة قضية الزمن ومعرفة أهو زمن صرفى أم نحوى .

[ج] قضية التداخل بين الصرف والتركيب ومادة المعجم .

[د] تعريف الكلمة وتبين حدودها وأقسامها .

[هـ] محاولة إيجاد وحدات دقيقة للتحليل الصرفى .

[٢]–أ–عناصر النظام:

رأى د/ كمـال بشـر فـى الصّرف أبواباً وبحوثاً هى من صميم الصّرف بالمعـنى الـذى نفهمـه ، ونعنى بذلك تلك الدّراسة التى تعرض لدراسة الكلمات وصورها لا لذاتها ، وإنَّما لغرضٍ معنوىّ ، أو للحصول على قيمٍ صرفية تفيد فى خدمة الجمل والعبارات (٩) .

ثم سرد تلك البحوث ، وهى :

- تقسيم الكلمة ، من حيث الاسمية والفعلية وغيرها .
- النظر إليها ، من حيث العدد (الإفراد ، والتثنية ، والجمع) .
- النظر إليها ، من حيث النوع (التذكير والتأنيث) .
- الكلام على الشخص (المتكلم ، والخطاب ، والغيبة) (١٠) .
- المشتقات .
- تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة .
- التعريف والتنكير وأقسامهما .
- المتعدّى واللازم (١١) .
- المتصرّف والجامد ... إلخ .

ثـم اسـتبعد بعض بحوث الصّرف " التقليدية " التى لا تعطى قيماً صرفية تخـدم الجملـة أو العـبارة ، كالبحث فى الكلمة ، من حيث الزيادة ، والأصل ، والأوزان ، والأبنية ، وما إلى ذلك من تغييرات فى صور الكلمات (١٢) ؛ لأن فى الصّرف أو التصّريف ، بالمعنى التقليدى ، مسائل أولى بمتن اللغة منها بالصرف الحقيقى – فى نظره – ، ومن أوضح أمثلة ذلك أوزان الفعل الثلاثى ، وقد عدّوها ستة (١٣) ، وصيغ جمع التكسير ، وأبنيته التى قنع الصرفيون بمجرد سردها دون أن يشـيروا إلـى مـا يترتـب على استعمالها من وظائف وقيم نحوية فى الجمل

والعبارات [١٤] ؛ ولأنّ فى الصّرف أنماطاً من الصيغ هى فى واقع الأمر أقرب إلى ميدان الأصوات منها إلى الصّرف ، ومن ذلك مثلاً ، صيغة " افتعل " وفروعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق الصّاد ، والضّاد ، والطّاء ، والظّاء ، أو كانت هذه " الفاء " دالاً ، وذالاً ، وزاياً ، ... إلخ [١٥] .

وهناك فى الصّرف العربى أمثلة كثيرة متناثرة يمكن معالجتها على أساس صوتى – صرفى بدلاً من العلاج التقليدي الذى طبّقه العرب عليها . ومن أشهر هذه الأمثلة فعل الأمر من الثلاثى الأجوف ، نحو " قُلْ " ؛ إذ درج الصّرفيون على القول بأنّ أصله " قُولْ " : التقى ساكنان ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فصار " قُلْ " [١٦] ، وكمعالجتهم الفعل المضارع المؤكد والمسند إلى ضمير الجماعة ، نحو : لَتَكْتُبُنَّ [١٧] .

وهناك أبواب فى الصرف التقليدي عولجت ، فيما يظن علاجاً خاطئاً ، وهى بصورتها المسجلة فى آثارهم ، لا تفيد متعلم اللغة فى شيء ، وربّما يفيد بعضها المتخصص فى الوقوف على الآثار الواردة عن السلف ، وهذه الأبواب ونحوها أشبه بمخلفات علمية تفيدنا فى شيء واحد ، وهو معرفة منهج التفكير عند هؤلاء اللغويين القدامى ، من هذه الأبواب باب الفعلين الأجوف والناقص ، وما تفرّع عنهما [١٨] .

وبعد هذه الجولة " النقدية " شرح الدكتور كمال بشر كيفية معالجة هذه الأبواب حسب رأيه ...

إن محاولة الدكتور بشر لم تجزم بحذف ما ليس من الصّرف ، وبإدخال ما هو منه بشكلٍ نهائى ، وقد بقيت هذه المحاولة فى إطار منهج القدامى ، تنتقدهم ، وتحاول الخروج على آرائهم ... لكن هذه النظريات القديمة بقيت مسيطرة على الدكتور بشر ، بالرغم مما فيها من المحاولة ، وبالرغم من نفاذ نظرته فى بعض القضايا .

وقــد أحسّ المعاصرون بدقة المقياس الذى وضعه القدامى ؛ إذ عبّروا عن إحســان أعلام التراث صنعاً باختراعهم الأداة المنهجية (الميزان الصرفى) التى توفــر للباحــث اقتصـــاداً فى الوقت والجهد ، ووضوحاً فى التصوّر ، ودقةً فى الاستنتاج .

ويلاحظ الدّارس أنّ رأى القدامى كان قريباً من واقع الدراسات الحديثة دون أن يعنى ذلك أنّه ارتقى إلى مستواها ، أو قال ما قالته حرفيًّا .. لأن ما قالوه كان نابعاً من منهج دراستهم ..

لقــد تأثر الدرس اللغوى بصفةٍ عامة ، والصرف والتركيب بصفةٍ خاصة بالبنــيوية الوصـــفية حتى إنه أطلق على باحثى العربية الذين تبَنّوا هذا المنهج فى الدراســة دعــاة البنــيوية الوصفية [١٨] ؛ لذلك عدّت العودة إلى مؤسس المدرسة "البنيوية" structur alisme العالم فرديناند دى سوسير ضروريةً لفهم المنهج الذى صدر عنه البنيويون العرب فيما بعد فى معالجتهم الدرس اللغوى لظواهر العربية ، وفى تعريف علومها ، ورسم ميادينها ، ومناهجها ؛ ولأن النحاة الأوائل قد كانوا يتــناولون الظواهــر اللغويـــة على أساس " شكلى " ، وهو مبدأً من مبادئ النحو الوصفى [٢٠] .

فالمــنهج الوصـــفى ، بنيوى معناه وجوب النظر فى الحقائق اللغوية فى " تراكيـــب " ، ينظر الدارس فى جملة التركيب أولاً ، ثم يختبر عناصره ومكوناته من جهات عدة على الوجه التالى :

من الوجهتين الصوتية والصرفية :

يــنظر فــيها ، مــن حيــث بنيتها الصوتية ، وجنسها الصرفى ، لتعرف ظواهرها وخواصها الصوتية والصرفية ، وصولاً إلى وضع النظامين (الصوتى والصرفى) للغة المعينة ، ويرى بعضهم أنه لا مانع من النظر فى هذه المكونات والعناصـــر مفردة أولاً للوقوف على ماهيتها من هاتين الناحيتين ، ثم تؤكد نتائجها بوضـــعها فى تركيب ، وقد يكون هذا الإفراد ضرورياً فى بعض الأحايين ؛ لأنه

أيسر وأقرب منالاً لاستخلاص النظامين الصوتى والصرفى ، قبل الانشغال بمسائل النحو (علم التراكيب) الكثيرة المعقدة .

وهذا المنهج الأخير الأولى بأن يتّبع ، بل قد يكون ضرورياً فى حالتين : حالة تقديم المادة للبادئين ، وحالة المتخصصين . أما أنه ضرورى للفريق الأول ، فذلك لأنهم خلوّ من المعرفة اللغوية التى ينبغى أن يتلقوها خطوة خطوة بالتدريج ، حتى يصلب عودهم ويقدروا على التعامل مع البنيات الأكبر والأكثر تعقيداً .

أما بالنسبة للمتخصصين ، فهذا الإفراد لا يضير العمل اللغوى ، بل هو طبيعى لمجالهم الذى اختاروا ، لا لمجرد المعرفة البادئة ، بل للتعمق والتوسيع والتبعيج ، إنهم عارفون ومستوعبون لحقائق اللغة المدروسة على اختلاف مستوياتها ، ولكنهم رأوا بعدُ الانصرافَ إلى هذا المستوى أو ذاك ، ليزيدوه بحثاً ودرساً ، على ضرب من التخصص ، كما يحدث فى الرسائل الجامعية والبحوث الأكاديمية الخاصة (٢١) .

وقد حاول الدكتور كمال بشر أن يقوّم ما اعوّج فى النظام الصرفى ، ومهّد لذلك باعتذار عمّا قد يقع فيه المريدون ؛ لأنّ محاولته ترمى إلى إخضاع النظريات للتّطبيق العمليّ ، ولم يدعِ الشّمول لنظريته ، كما لم يدع الصّحة المطلقة لآرائه (٢٢) ، فعرّف الصرف ووظيفته بأن الرأى المعتمد عليه فى هذا الشأن يعدّ الصّرف مقدّمة للنحو ، أو خطوة تمهيديّة له ، والصّرف ليس غاية فى ذاته ، إنّما هو وسيلة ، وطريق من طرق دراسة التركيب والنّص ، اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو ، ولهذا جرى التّقليد الغالب على مناقشة هذين العلمين معاً ، وعلى التّعرض لمسائلهما فى إطار عام واحد ، مع ملاحظة البدء بقضايا الصّرف بوصفه مقدّمة للنحو .

وقد برزت بعد جهود الدكتور بشر جهود الدارسين العرب المبنية على فكرة الفونيم phoneme ، وأوضح ممثل لهذا الاتجاه هو الدكتور تمّام حسّان فى كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " ، حيث جعل اللغة منظمة من مجموعة من الأنظمة ، منها : النظام الصوتى ، والنظام الصرفى ، والنظام النحوى (٢٣) ،

فالمبانى المأخوذة من النظام الصوتى حروف phonemes ، وهى فى النظام الصرفى " وحدات صرفية " morphemes ؛ أى أنه جعل مصطلح " الوحدات الصرفية " مقابلاً للمصطلح الأوروبى " مورفيم " ، ثم جعل النظام الصرفى للغة مكوناً من ثلاث دعائم مهمة ، وهى :

[١] مجموعة من " المعانى الصرفية " التى يرجع بعضها إلى :

أ- التقسيم ، كالاسمية ، والفعلية ، والحرفية .

ب- " التّصريف " ، كالإفراد وفروعه ، والتكلم وفروعه ، وكالتذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير .

ج- " مقولات الصياغة الصرفية " كالطلب ، والصيرورة ، والمطاوعة ، والألوان ، والأدواء ، والحركة ، والاضطراب .

د- العلاقات النحوية ، كالتعدية ، والتأكيد وهلّم جرا ...

[٢] طائفة من " المبانى morphemes ، تتمثل فى الصّيغ الصّرفية ، وفى اللواصق ، والزوائد ، والأدوات ، فتدلّ هذه المبانى على تلك المعانى أحياناً بوجودها إيجاباً ، وأحياناً بعدمها سلباً ، وهو ما يسمونه zero morpheme ، ويسميه النحاة " الدلالة العدمية " ، وهى نفسها دلالة الحذف ، والاستتار والتقدير ، والمحل الإعرابى عندهم .

[٣] طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية ، وأخرى من المقابلات ، أو القيم الخلافية بين المعنى والمبنى ، وبين المبنى والمبنى ، كالعلاقة الإيجابية بين " ضَرْب " ، و " شَهْم " ، من حيث تشابههما فى الصيغة ، فهى " فَعْل " فيهما ، وكالمقابلة التى تتمثل فى القيمة الخلافية بين أحدهما والآخر من جهة المعنى ، فأولهما " مصدر " ، وثانيهما " صفة مشبّهة " . وتفرق اللغة بين الكلمة وصاحبتها بمثل هذه المقابلات ، كاعتبار :

- التجرّد فى مقابل الزيادة .

- والصيغة فى مقابل الصيغة الأخرى .

- والتكلم فى مقابل الخطاب والغيبة .
- والاسمية فى مقابل الفعلية .
- والتذكير فى مقابل التأنيث .
- وكالمذكر فى مقابل المؤنث .
- والمتكلم فى مقابل المخاطب والغائب .
- والاسم فى مقابل الفعل .

فالمقابلـــة كما تكون بين المعنى والمعنى كالتذكير والتأنيث ، مثلاً ، تكون بيـــن المبـــنى والمبـــنى ، كالمذكر والمؤنّث ، وهذه المقابلات هى عصب النظام الصرفى ، فلا يتطوّر نظام بدونها (٢٤) .

فقـــد تكلم الدكتور تمام حسان عن النظام الصرفى وما يتألف منه ، وكيف يـــتألف ، ثـــم تكلّم عن معانى التقسيم ومبانيه ، ومعانى التصريف ومبانيه ، وعن المبنى والمعنى ، والعلامة ، ثم وضع جدولاً للنظام الصرفى للغة العربية (٢٥) .

ثم تكلّم بعد ذلك عن أقسام الكلم ، فذكر تقسيم الأوائل الذى جعل الكلم ثلاثة أقســـام ، وحـــاول دراســـة هـــذا التقسيم دراسة فاحصة ، ثم اعتمد على المعانى والمـــبانى لتقسيم الكلم إلى : اسم ، وصفة ، وفعل ، وضمير ، وخالفة ، وظرف ، وأداة (٢٦) .

ثم تكلّم بعد ذلك عن مبانى التقسيم ، ومبانى التصريف ، ومبانى القرائن ، فـــتكلّم عن الصيغ ، صيغ الأسماء ، صيغ الصفات ، صيغ الأفعال ، ثم تكلّم عن معـــانى الصيغ الأصول الثلاثة ، وعلى الصيغة والميزان الصرفى ، ثم قال إنّه لا صـــيغ للضـــمائر والخوالف والظروف والأدوات ، ثم تكلّم عن القيم الخلافية التى تفـــرق بين الصّيغ لأمن اللبس ، وعن إمكان اختراع الصيغة لإثراء اللغة ، وعن ارتـــباط الصيغة بحقائق التحليل فى الجدول الذى رسمه ، ثم تكلّم عن الإلصاق ، وعن المعانى الصّرفية العامة ذات اللواصق ، كـــ :

- الشخص : التكلّم ، والخطاب ، والغيبة .
- العدد : الإفراد ، والتثنية ، والجمع .
- النوع : التذكير ، والتأنيث .
- التعيين : التعريف والتنكير .
- المضارعة .
- التوكيد .
- النسب .

وخلص إلى أن أوسع اللواصق مجالاً هى :

- الضمائر المتصلة ؛ لأنّها يمكن أن يستفاد منها ثلاثة معانٍ ، هى : الشخص ، والعدد ، والنوع .
- ثم حروف المضارعة ؛ لأنّها يستفاد منها الشخص ، والعدد .
- ولواصق التثنية والجمع ، حيث يستفاد منها العدد والنوع أيضاً .
- لواصق التأنيث ، وهى تفيد النوع عند مقابلتها بصيغ المذكر ، وتفيد العدد عند مقابلة التاء بالنون ، وأضيق اللواصق مجالاً فى التطبيق هى أداة التعريف . وأما التوكيد والنسب فلأولهما النونان،ولثانيهما الياء(٢٧).

ثم تكلم عن الزيادة ، والمعانى المفهومة بالزوائد (٢٨) ، ثم تكلّم عن المعنى الوظيفى للمبنى الواحد ، وعن تعدد معانى وظيفة كلّ قسم بعينه من أقسام الكلم ، وتعدد معانى الصيغة الواحدة ، من صيغ هذا القسم ، وتعدد معانى اللاصقة الواحدة ، وتعدد معانى المبنى الواحد من مبانى القرائن ، وتعدد المعنى لمبنى معين من مبانى الجمل (٢٩) .

ثم تكلّم عن الاشتقاق وأصله ، وعن معنى جديد للاشتقاق ؛ إذ يرى أن الأجدى دراسة مشكلة الاشتقاق فى إطار علم الصرف اقتراباً بـ " علم المعجم " مبتعدين بها عن شكليّة الصيغ ، والزوائد ، والملحقات ذات المعانى الوظيفية ،

جانحيـــن بهـــا فــــى اتجاه المعجم ، بحيث يكون " الاشتقاق " حدوداً مشتركة بين المنهجيـــن ، الصرفى والمعجمى ... فيصبح الاشتقاق عنده دراسة صرفيّة مسوقة لخدمـــة المعجـــم ، كما كانت المبانى والزيادات والملحقات دراسة صرفية مسوقة لخدمـــة الـــنحو . ويتْبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمر آخر ، وهو تقسيم الكلمات المشتقة حسب هذا الفهم إلى متصرفة وجامدة .

فأمّا الأولى ، فهى التى تتضح الصّلات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة ، كالأفعال والصفات ، وأمّا الثانية ، فهى التى لا يمكـــن فيها ذلك : كرجل ، وفرس ، وكتاب ... ويكون المصدر بهذا الفهم مشتقاً متصـــرفاً ؛ لأنّ صيغته تعدّ إحدى الصيغ التى تتقلب عليها أصول المادة ، وكذلك يعد الفعل الماضى مشتقاً متصرفاً (٣٠) .

وتكلّـــم أخـــيراً ، عـــن " النـــبر " ، وصلته بالصيغة الصرفية ، وضرورة المقاطـــه فـــى شرح النبر ، والنظام النبرى للغة العربية ، فهوم نبر أولّى ، ونبر ثـــانوىّ ؛ وقـــد أراد من وراء هذا العرض من وجهة نظره أن يضع نظاماً جديداً للعربـــية يعـــد أول محاولة بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجانى ، ولكنها فى الحقيقة محاولة لتعديل نظام قواعد العربية وليس العربية كما قال نصاً .

إذ يلاحظ الدكتور تمام حسّان أنّ المبانى الصرفية morphemes تعبّر عن المعانى الصّرفية الوظيفية ، وأن هذه المبانى أنفسها أبواب تندرج تحتها "علامات" تتحقق المبانى بواسطتها لتدلّ على المعانى .. فالمعانى الصرفية والمبانى من نظام اللغة ، ولكن " العلامات " المنطوقة أو المكتوبة تنتمى إلى الكلام (٣١) ، ثم يضرب أمثلة يوضح فيها الصّلة بين المعانى والعلامات (٣٢) ، ثم تكلّم عن بُعْدَى الصّرف فـــيقول : إنّ النظر فى هذه المبانى الصرفية يبيّن أنّ من بينها ما يعبّر عن معانى التقســـيم ، كصـــيغة الاســـم ؛ إذ تعبّر عن الاسمية ، وصيغة الفعل ؛ إذ تعبّر عن الفعلـــية ، وكصـــورة الضمير التى تعبّر عن معنى الإضمار ، وهذه الطائفة من المـــبانى الـــتى تعـــبّر عـــن معانٍ تقسيمية هى حجر الزاوية فى النظام الصرفى للغةالعربـــية الفصحى ، وهذه المبانى أبواب الكلم ، وقد سمّاها النحاة أقسام الكلام

أو مـــا يتألف منه الكلام . فإذا تصوّرنا النظام الصرفى فى صورة جدول تتشابك فـــيه العلاقـــات والمقابلات ، فإن هذا النوع من المبانى سيمثل البعد الرأسى لهذا الجدول .

وأمـــا المـــبانى التصـــريفية ، أى المبانى التى يتمّ التّصريف على أساسها كالمـــتكلم وفرعـــيه ، والمفرد وفرعيه ، وكالمذكر والمؤنث ، والمعرفة والنكرة ، فهى التى تمثّل البعد الأفقى لجدول النظام الصرفى . وهذه المبانى التصريفية هى المســؤولة عــن الـــتّفريع الذى يتمّ داخل المبانى التقسيمية كأن ننظر إلى الأنواع المخـــتلفة لتصـــريفات الاســـم ، ولإســـنادات الفعل ، ولفصل الضمائر ووصلها ،وذكـــرها وجذفها ، واستتارها ، وهلمّ جرّا مما لا يمكن ضبطه إلا بواسطة مبانى التصـــريف . ولهـــذا كانت مبانى التّصريف هى المسرح الأكبر للقيم الخلافية بين الصّيَغ المختلفة التى تعد فروعاً على مبانى التقسيم (٣٣) .

وعـــند الدكتور ريمون طحّان أخذ النظام الصرفى المستوى الثالث ، وهو الدراســـة الصـــرفية والتصريفية ؛ أى الدراسة المورفولوجية ، وفى هذا الإطار عُـــدَّت اللغـــة العربـــية واحدة من اللغات التى تتسم بخواص تحليلية ، ودمجية ، ولصـــقية عـــند استعمالها للمورفيمات ، فلا توجد لغة معينة تتبع كلياً أحد الأنواع الســـابقة ، بل قد تستعمل اللغة الواحدة كل الأنواع السابقة ، ولكن تكثر فيها واحدة من هذه الخواص أو أكثر ، ومن ثم تستحق أن تنسب إلى نوعٍ أو أكثر .

[ب]المصطلح:

الكـــلام فكـــرة تحـــت مؤثر ، واختيار معان ، وإطلاق أصوات فى قوالب لغوية متعارف عليها ، ويربط هذه الوحدات الصوتية روابط تفرضها قواعد اللغة ، وتلـــك الوحدات الرابطة بين وحدات المعانى ، هى التى سمّاها المعاصرون (٣٤) المورفيمات .

الصيغة والوزن والمبنى يستعمل كل مصطلح من هذه المصطلحات بمفهوم خـــاص ، حيث تختص الصيغة بما له دلالة تصريفية ، فى حين أن الوزن أعمّ ؛

لأنـــه يشمل كل كلمة قابلة للتصريف ، وعلى سبيل المثال فإن كلمة (جعفر) لها وزن هو (فعلل) ، وليس لها صيغة ؛ لأن هذا الوزن لا يدل على معنى تصريفى معين .

أمـــا الفـــرق بيـــن الصيغة والمبنى ، فهو أن الصيغة بالإضافة إلى دلالتها التصـــريفية وزن يبين الصوائت المخصوصة (أى كونها ألفاً أو واواً أو ياءً ، أو فـــتحة ، أو كسرة ، أو ضمة) ولا يبين الصوامت الأصلية على وجه التخصيص (أى لا يبيـــن كـــون الصـــامت مـــيماً أو نوناً أو غيرهما) ، وإنما يكتفى ببيان مواضعها من الصوائت وترتيبها ، وهى فى هذا تشترك مع الوزن .

أمـــا المبنى فهو يتكون من أصوات مخصوصة ، سواء أكانت صوامت أو صـــوائت ، ويبين ترتيبها ، ومواضعها ، فمبنى كلمة (ضرب) هو [ض – ر – ب –] ، ويرســـم فىالكتابة الإملائية ضرب ، وصيغتها (فَعَلَ) ، ووزنها كذلك (فَعَـــلَ) ، ومبـــنى كلمـــة)عمـــرو) هو [ع – م – ر – ن] ، ويرسم (عمرو) ، ووزنها (فَعْل) ، وليس لها صيغة .

ومن الواضح من خلال هذه الأمثلة وغيرها أن كلاً من الوزن والصيغة لا يبيـــن نوع الصامت الأصلى ، بل يشير فقط إلى موضعه فى الكلمة . أما الصائت فيظهر بصورته التى هو عليها فى مبنى الكلمة [٣٥] .

وانقسم علم الصرف ، أو الصيغة ، أو البنية: المورفولوجيا(Morphology) إلـــى أربعـــة أقســـام هـــى : الوصفية ، والتاريخية ، والمقارنة ، والعامة بحسب اعتبارات التقسيم فى (الفوناتيك) .

ويعد تحديد المصطلحات العلميّة فى أىّ فرع من فروع المعرفة شرطاً أوّليّاً وأساســـيّاً لـــتطوّر العلم وتقدّمه فى مجالاته كلّها ، وذلك تمشيّاً مع نزعة الإنسان لتبويـــب العناصـــر وترتيـــبها .. لأنّ التصنيف العلمىّ ليس فى نهاية المطاف إلاّ إضفاء المنهجيّة الواعية المثابرة على هذه النزعة للجدولة والتعميم ، والذى توضح فـــيه أســـباب التجميع معاً لكلّ من العناصر المتشابهة وغير المتشابهة ، وتخضع للفحص المنطقىّ النقدىّ [٣٦] .

ومـــن البديهيّ أنّ وظائف العلم أن يجمع الأحكام التى تناثرت فى مصنفات القدامـــى ، وأن ينسّق الموضوعات التى عالجوها ، وأن يبوّبها ، وأن يعيد النّظر فـــى طـــرق تقعيدها ، وأن يسلّط عليها أضواء المعرفة الحديثة ، وأن يحيط بكليّة القضـــيّة اللغويّة واللسانيات ، كما عرفت فى عهدها ، وأن يقدّمها بصورةٍ يتقبّلها المعاصرون (٣٧) .

ومـــيّز الدكـــتور عبد الصبور شاهين على سبيل المثال فى محاولته فصل "الصـــرف " عـــن " التصريف " بين " صَرْف " مصدر المجرد الثلاثى ، وبين " تَصْـــرِيف " مصدر المزيد الرباعى ، وقال " إن القدماء أدمجوا اللفظين فى دلالةٍ واحـــدة ، بحيث يتوهم الدارس أنهما دالان لمعنى واحد لا يختلف ، وهما مختلفان لغـــةً ، واصـــطلاحاً (٣٨) ؛ لأن " الصرف " – كما عرّفه العرب القدامى – " علم بأصـــول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التى ليست بإعراب " ، وهذا أيضاً المراد بـــ " التصريف " ، عندهم بالمعنى العلمى ، أما المقصود بالمصطلحين بالمعنى العملي فهو : تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلاّ بها " (٣٩) .

فالدكتور شاهين يحاول التفريق بينهما على أساس " علمى " ، و " وعملى " ، فـــيقول : " ونحـــن نـــرى أن المقصـــود بالمعنى العلمى هو مدلول الصَّرف ، والمقصـــود بالمعـــنى العملى هو مدلول التّصريف ... ومن ثمّ يتخصّص كلّ من المصـــطلحين لدلالـــةٍ واحـــدة ، وبذلـــك يقـــترب معـــنى " الصَّرف " من معنى "المورفولوجيا " فى الدراسة اللغوية الحديثة " (٤٠) .

فالدكـــتور شاهين لا يكتفى بأن يرى " صواب " استعمال " علم الصرف " بمعـــنى " علـــم المورفولوجـــيا " (٤١) ، بـــل نراه يترجم كلمة بـــ declinaison " الإعـــراب " (٤٢) ، ممّا يدفع بالباحث إلى الاستنتاج بأن الدكتور شاهين لم يعرّف عملياً المصطلحات التالية: "الصّرف" ، "التّصريف" ، " الإعراب "والمورفولوجيا ، كما لم يميّز بينهما بشكلٍ قاطع (٤٣) .

وقد تنوعت مصطلحات التحليل الصرفى بين التعريب والترجمة إلى الوحدة الصرفية وصرفيم وصيغم ودوال النسبة وعامل الصيغة .

والمورفــيم والكلمـــة همـــا العنصران الأساسيان اللذان يدرسهما الصرف والــنحو ، وفى مقابل ما يسمى بالفون بالنسبة للفونيم توجد وحدة أساسية أو مادة خام هى المورف بالنسبة للمورفيم (٤٤) .

أما المورفيم فهو مصطلح مأخوذ من الكلمة اليونانية Morphe بمعنى شكل أو صـــيغة ويقابلهـــا فى الإنجليزية form ، وقد حاول بعض العرب ترجمتها إلى (الصـــرفيم) ولا أجـــد فـــى هـــذه التســـمية سوى جنوح عن المصطلح الأجنبى Morpheme يكاد يكون مسخاً له ، كما أن الأستاذين (الدواخلى والقصاص) فى ترجمـــتهما لكتاب (اللغة) لـــ " فندريس " قد أطلقا على المورفيم مصطلح (دال النسبة) (٤٥) .

وقـــد شـــاعت فى العالم العربى مجموعة من المصطلحات بعضها نُقِلَ عن الإنجلـــيزية ، وبعضـــها الآخـــر عن الفرنسية ، كما استعمل مصطلحان للظاهرة الواحـــدة مـــثل stress , accent للنبر ، ويرجع ذلك إلى الدارسين العرب ، حيث اهتم المصريون والعراقيون بالنقل والترجمة عن الإنجليزية ، كما اهتم السوريون واللبنانـــيون وباحثو دول شمال إفريقيا بالنقل والترجمة عن الفرنسية ، بالرغم من أن كـــتاب دى سوســـير " دروس فـــى علـــم اللغة " تُرجِمَ عن اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

<u>وفى مسألة الاشتقاق يفرّق علماء اللغة المحدثون بين مصطلحين :</u>

الأول هـــو : Derivation ، والثانى هو : Etymology ، أما المصطلح الأول فيمكن أن نترجمه بالاشتقاق ، وهو يدل عند علماء اللغة على الطريقة التى تـــتكون بهـــا الكلمات ، وذلك عن طريق إضافة السوابق واللواحق والدواخل إلى جذرٍ ثابت ، مثال ذلك :

King ⟶ Kingdom . Man ⟶ Manhood .

Write ⟶ Rewrite

ومثل هذه الحالات لا تُبقِى الكلمة على حالها ، من حيث الاسمية أو الفعلية ،ولكن هذه الإضافات قد تحول الفعل إلى صفة،مثال ذلك: Slowly ⟵ Slow

أو الفعل إلى اسم ، مثال ذلك : reader ⟵ read [٤٦]

وفــى هــذه الحالات من السهل أن نتعرف على أصل الكلمة ، وما أضيف إليها بسهولة .

أما المصطلح الثانى " إيتومولوجيا " Etymology ، فيستعمل فى علم اللغة الــتاريخى Historical Linguistics ، ويبحث فى الأصول المشتقة منها الكلمات داخل عائلة لغوية معينة ، وفى مثل هذه الحالات يفرّق علماء المعاجم بين نوعين مــن الــدلالات ، الــنوع الأول ناتج عن تغيّر فى الصيغة الصرفية وحدها ، أى الجانــب الوظــيفى من الكلمة ، أما النوع الثانى فهو التغير فى المعنى المعجمى الناتج عن الاشتقاق Derivation ، والواقع أن التفرقة بين هذين النوعين ، خاصة فيما يتّصل باللغة العربية ، غير حاسمة أيضاً ؛ لأننا قد نجد للصيغ أكثر من معنى أحــياناً ، فاســم المفعول قد يأتى على وزن صيغة المبالغة ، مثل " قتيل " بمعنى "مقــتول" . وقــد يستعمل المصدر للدلالة على اسم الفاعل ، مثل " عدل " بمعنى عادل ، و " زور " بمعنى زائر .

وذلــك يدل على أن هذا الجانب المجرد من الصيغ والأوزان لا يصلح أن يكــون فرقاً حاسماً بين الاشتقاق Derivation ، وبين الجانب الوظيفى ، أو التغير الصرفى للكلمة ، يضاف إلى ذلك أن العلاقة بين الاشتقاق والصيغ غالباً ما تكون فى اللغة الألمانية على نحو :

طفل صغير	Kindlein	طفل	Kind
منزل صغير	houslein	منزل	hous
كتيب	buchein	كتاب	Buch

وفى الإنجليزية :

بجنون	madly	مجنون	Mad

بصمت	Silently	صامت	swift
بسرعة(٤٧)	Swiftly	سريع	Swift

ومصطلح مورفيم (٤٨) : من المصطلحات التى ابتكرها علماء اللغة لتحليل العلاقـــات التى قد تنشأ بين حروف الكلمة الواحدة ، وبين الكلمة والكلمات الباقية فـــى الجملـــة ، ســـواء مـــن حيث تأثيرها فيها أو تأثّرها بها .. و " النّظر " فى المورفيمات " يسمّى " المورفولوجيا Morphology " (٤٩) .

وفـــى كـــتاب الدكتور تمام حسان " مناهج البحث فى اللغة " الذى عدَّ فيه المســـتوى أو النظام منهجاً ، وهو ليس كذلك فيجرى فيه التفريق بين كلمات ثلاث يتصل بعضها ببعض ، أولاها " باب " ، والثانية " مورفيم " ، والثالثة " علامة " .

[١] " الـــباب " اصطلاح من علم اللغة العام ، له معنى العموم لا الشمول ، ويمكن التعبير عن كل باب منه بمورفيم معين .

[٢] والمورفـــيم اصـــطلاح تركيبى بنائى ، إنه ليس عنصراً صرفياً ، ولكنه وحدة صرفية فى نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفة .

[٣] والعلامـــة هـــى العنصـــر الذى يعبر عن المورفيم تعبيراً شكلياً ، وتوجد فى النطق بمعنى أنها تكون فى شكلها كميةً ، أو نبراً ، أو تنغيماً ، ويعبر عنها إمـــا إيجابـــياً بوجودهـــا ، أو سلبياً بعدمه ؛ إذ ربما يكون هناك ما يسمى "العلامة صفر " .

والصـــيغ الصـــرفية ، وحركات الإعراب ، والإلحاقات ، وهلم جرا تكون نظامـــاً من العلامات لنظام من المورفيمات ؛ يعبّر عن نظام من الأبواب ، يتكون منه الصرف والنحو العربيين (٥٠) .

وكـــل لغـــة تســـتعمل وحدات صغرى هى الأصوات التى تملك خصائص فيزيائـــية بعضها ذو طابع وظيفى أو تمييزى أى أن ورودها أو عدم ورودها يغيّر من طبيعة الخطاب ، ففى :

تاب قلب محمد ، طاب قلب محمد

سال خيره ، زال خيره

التفخـــيم ينقل التاء إلى الطاء فيتغيّر معنى الجملة ، والجهر ينقل السين إلى الزاى ، فيتغيّر أيضاً المعنى ، وهذا يجعلنا نقول بأن التفخيم وظيفى أو تمييزى فى (الطاء) ، والجهر وظيفى فى (الزاى) .

فكـــل علـــم الفونولوجـــيا مبـــنى على آليات وتحاليل ترتكز على العنصر التمييزى أى على الوظيفة التبليغية للغة .

وإلـــى جانـــب الفونولوجيا ، فإن الصرف والنحو وعلم الدلالة مواد تعطى الأولويـــة لهـــذه الوظـــيفة وتعـــرف وحداتها وتراكيبها بناء على حصول أو عدم حصول التواصل ، وعلى توافق أو اختلاف المعلومات المنقولة (٥١) .

والمســـلم الذى يجمع الأمثلة المتفقة فى شيء والمختلفة فى شيءٍ آخر فى إطـــار واحـــد لا يعـــرف فـــى الـــدرس اللغـــوى الحديث " مبدأ وحدة الأنظمة " monsystemic principle وتجنـــباً للخلـــط ومـــراعاة للخواص الفعلية رُئِىَ عند الوصـــفيين البنيويـــن معالجتها بمبدأ تعدد الأنظمة polysystemic principle ، بحيـــث يكون لكل مجموعة من الأمثلة نظام فرعى يندرج تحت النظام العام للباب المعقود أو الجنس الصرفى الواحد (وغيره) .

والأخـــذ بمبدأ تعدد الأنظمة عند معالجة الأمثلة المتفقة فى شيءٍ والمختلفة فى شيء ، اختيار يتواءم ويتسق مع المنهج العام لتقعيد اللغة العربية بنظرة جديدة ، فالمـــناهج كلها صالحة ، والمحظور هو الخلط بينها أو الخلط فى معالجة المادة بالـــتأويل والافتراض ، أو الالتجاء إلى مسالك تخرج عن مظلة المنهج العام الذى اعتمد فى التقعيد .

إنـــه مـــن الجائـــز أن يعالج نحو " قال ، وباع " معالجة تاريخية فى إطار المـــنهج التاريخي ، فيفترض أن أصلهما " قوَل ، وبيَع " ، ثم أصابهما التغيّر فى

البنـــية ، وبهذا يصح معاملتهما معاملة " نصر ، وضرب " ؛ إذ إن بنية الطائفتين من الأمثلة متماثلة (cv. cv . cv) (من الوجهة التاريخية) .

وكذلـــك لا مـــانع من تحليل هذين المثالين ونحوهما بانتهاج مبدأ ازدواجية البنية،فبنيتهما العميقة deep structure هى " قَوَلَ ، وبَيَعَ " ، أما بنيتهما السطحية surface structure فهـــى " قال ، وباع "، وهذا الجواز مقصور على حالة الأخذ بالمنهج " التوليدي التحويلى " ، وليس من الدقة الخلط بين المناهج عند بناء النظام العام للمستوى اللغوى المعين [٥٢] .

ويشـــير " بالمـــر " إلى أن تحليل المورفيم يعد محاولة أساسية لوصف كل اللغـــات [٥٣] ، كمـــا تـــبدو أهمـــية المورفيم لفى التحليل ، لا من دلالات المعنى المرتبطة به ، وإنما مما يضيفه إلى الكلمات التى ارتبطت به من خصائص تتعلق بالسلوك التركيبى [٥٤] .

ولـــنأخذ جملة عربية ونحلّلها لنصل إلى معرفة العناصر المتميّزة والمُميّزة التى تنتظمها ، وسنجد أن " الصورة اللفظية " تتضمن عنصرين أساسيين ، وهما :

عنصـــر المعنى ، أو المعانى ؛ أى الحقيقة المدركة أو المتصوّرة ، ويعنى بالتعبير عن عددٍ ما من المعانى التى تمثّل أفكاراً ، ويسمّى Semantemed .

وقـــد تـــرجمه الأستاذان الدواخلى والقصاص بـــ " دال الماهية " ، وجمعاه علـــى (دوال الماهية) [٥٥] ، وهو فى قولنا " الشّجرة مزهرة " ، يتمثّل فى حقيقة " الشّجرة " ، وفى حقيقة " الإزهار " [٥٦] .

وعنصر " العلاقة " ، أو " العلاقات " التى تنشأ بين المدركات (المعانى) ، وهـــذا العنصـــر يسمّى فى الاصطلاح اللغوى بـــ Morpheme المورفيم ، وقد تـــرجمه الأستاذان الدواخلى والقصاص بـــ " دال النسبة " ، وجمعاه على " دوال النسبة " [٥٧] ، بينما ترجمه الدكتور محمد مندور بـــ " عامل الصيغة " [٥٨] ، فيما استعمل الدكتور تمام حسان " المبانى الصرفية " [٥٩] .

والمورفيمات ليست قسماً واحداً ،بل جعلها الدّارسون ثلاثة أقسام رئيسة ، وهي:

القســـم الأول : وهو الأغلب ، ويكون فيه المورفيم عنصراً صوتياً ، وهذا العنصر الصوتى قد يكون صوتاً واحداً ، أو مقطعاً ، أو مقاطع ، ويشير المورفيم إلـــى النسب النحوية التى تربط الأفكار الموجودة فى الجملة بعضها ببعض (٦٠) ، وذلك كقولنا : يعطى ، اعطى ، الإعطاء ، معطون ، المعطى ، فالتحليل يجد فيها:

- عنصـــراً دائماً ، وهو " ع ط ى " ، الذى يصل كلّ هذه الكلمات بفكرة الإعطاء .
- عناصر صوتية تحدّد نوع الكلمة ، هل هى مذكرة أم مؤنثة ؟
- عناصر صوتيّة تدلّ على العدد (مفرد ، مثنى ، جمع) .
- عناصر صوتية تدلّ على الشخص (متكلّم ، مخاطب ، غائب) (٦١) .

ونستطيع أن نحلّل أىّ مجموعة من الكلمات على هذا المنهج ، ولنأخذ مثلاً : " ضرب " ، " يضرب " ، " يضربون " ، " اضرب " ، " اضربى " ، " ضارب " ، " ضـــاربة " ، " ضـــاربون " ، " ضـــاربات أو ضوارب " .. إلخ ، فإنّنا ندرك بســـهولة أنّهـــا جميعاً متصلة بمعنى الضرب ، فثمة عنصر مشترك بينها ، وهو " ض ر ب " ، ولكننا نجد فضلاً عن هذا عدداً من العناصر الصوتية المحدّدة لكون الكلمـــة فعلاً أو اسماً ، والمحدّدة لفصيلتها النحوية ، من حيث النوع ، ومن حيث العدد ، ومن حيث الشخص (٦٢) .

هذه العناصر الصوتية " مورفيمات " ، فالمورفيم الذى يحدّد أنّ " ضربتْ " ، فعل مسند إلى المفردة الغائبة ، هو الصوت " ت " ، وفى يضرب مورفيم ، هو العنصـــر الصوتى " يـــ " ، وهو سابقة يحدّد أنّ الفعل مسند إلى المفرد الغائب فى مقـــابل " تضرب " ، أو ضرب ، ونضرب ، وكلمة " يضربون " ، حدّد انّها تدل على أنّ الضّرب واقع من جماعة المذكرين .

المقطـــع الأخير وهو لاحقة واشترك في هذه الدلالة مع هذا المقطع السابقة "يــــ" ، كما أن ثبوت النون مورفيم دال على علاقة هذا الفعل بسائر الكلمات فى الجملة التى يقع فيها .

وكلمـــة " اضْــربْ " ، الهمـــزة المكسورة فيها ، مورفيم صوتى يدل هو وسكون الباء وحركة الراء على أنّ الكلمة فعل أمر للمخاطب المفرد المذكّر ، فى مقابل " اضربى " التى تتميز بعنصر مورفيمى جديد ، وهو الياء المحددة المتطرّفة التى حددّت أن الأمر هنا للمخاطبة المفرد المؤنّثة .

الكلمات السابقة جميعاً ، " أفعال " ،وتتكون من المادة نفسها "ض ر ب"(٦٣) ، كمـــا تحـــدّد المورفيمات أنّ بعض هذه الكلمات أسماء ، فـــ : " ضارب " يحدّد اســـميتها الألف المتوسطة ، وكسرة الراء ، والتنوين ، والألف المتوسطة عنصر صـــوتى زيد فى حشو الكلمة ، فى مقابل الإضافات التى تلحق أوّل الكلمة فتسبقها ونسميها " سوابق " ، وتلك التى تلحق آخر الكلمة ونسميها " لواحق " .

ثم إنَّ التنوين وهو عنصر صوتى من صوت واحد ، يلحق آخر الكلمة (ن) مورفيم يدلّ على أنّ الكلمة " نكرة " فى مقابل " الضّارب " ، الذى يدلّ على كونها معرفة ، المقطع الأول " الــ " الذى أدغم هنا فى " الضّاد " ، " فصار " " اض " ، وخلو الاسم من التنوين ...

ثم تمتاز " ضاربة " من " ضارب " بأنّ فى الأولى " علامتين " (مورفيمين) تحدّدان نوعها ، وهو أنّها اسم مؤنّث هاتان " العلامتان " هما فتحة الباء ، والمقطع (تن) (ـــة) ، هو لاحقة .

ثـــم إنّ " ضـــارب " و " ضاربة " من حيث العدد " مفرد " ، ويقابل هذا " ضاربان " ، و " ضاربتان " بزيادة المقطعين الأخيرين " ان " و (تان) ، مع فتح الـــباء للدّلالـــة على التثنية مذكّرة فمؤنّثة ، كما يقابل هذا كذلك " ضاربون " ، و "ضـــاربات " ، أو " ضوارب " بزيادة " ون " ، وضم الباء فى الأول ، وبزيادة " ات " ، وفتح الباء فى الثانية ، أو بإدخال المقطع " وا " حشواً ، وفتح الضّاد وكسر الرّاء فى " ضوارب " (٦٤) .

فالأمـــثلة الســـابقة توضـــح لنا موقع المورفيمات عندما تكون " سابقة " أو "لاحقـــة" أو " حشواً " أو جزءاً من الكلمة ، أو كلمة مستقلة كالضمير " هما " فى قولنا : " هما قالتا " (٦٥) . ولا نهتمّ كذلك بأن تكون " دالة النسبة " أ، المورفيمات مما يعرب أو مما لا يعرب .

القسم الثانى من المورفيمات:

هو المورفيم المتكوّن من طبيعة العناصر الصوتية المعبرة عن " المعنى " ، أو " التصـــوّر " ، أو " الماهـــيّة " ، أو من ترتيب هذه العناصر الصوتيّة ، وهذه الفصيلة تعدّ أكثر خفاءً من السابقة ، وإن كانت لا تقلّ عنها أهمية فى اللغة (٦٦) ، ولهذا النّوع صور عدّة ، هى : المقابلة بين المفرد وجمع التكسير فى اللغة العربية ، والمقابلـــة بيـــن المعلـــوم والمجهول ، والمقابلة بين اسم الفاعل واسم المفعول ، والمقابلة بين المفرد والجمع فى اللغة الإنجليزية ، والتنغيم والارتكاز ، والوقف .

أمّـــا المقابلـــة بين المفرد وجمع التكسير فى اللغة العربية ، فأمثلته كثيرة ، وتسمى أيضاً " تبادل الأصوات الصائتة " ، كقولنا " شمس ، وشموس " (٦٧) .

وإذا كـــنا قد خصّصنا اللغة العربية بالأمثلة فإنّ هذا لا ينبغى أنّ هذا النوع من المورفيمات موجود فى اللغات الهندية الأوربية كالإغريقية والسنسكرتية ، بل نجد فى تبادل الحركات فى اللغات الهندية الأوربية ، أو فى السامية ، خير الأمثلة لتوضـــيح هـــذه الفصـــيلة ، ولسنا هنا نضيف عنصراً صوتياً إلى " دالة الماهية " لـــيخلع عليها قيمة صرفية ، بل يكتفى بالإشارة إلى دور " دالة الماهية " الصرفى بالعناصر الصوتية لهذه الأخيرة نفسها .

فالإنجليزية ، مثلاً تقابل المفرد بالجمع فى المفردات التالية (٦٨) :

المفرد	الجمع
Man	men
Foot	Feet
Goose	Geese

أمّـــا المقابلـــة بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول فتتمّ فى اللغة العربية ، وفـــى حالات كثيرة ، عن طريق التغييرفى العناصر الصوتية الصائتة ليس غير ، كقولـــنا : ضَرَبَ وضُرِبَ ، حَسَبَ وحُسِبَ ، فَتَحَ وفُتِحَ ، شَدَّ وشُدَّ ، وَعَدَ وَوُعِدَ ، قَـــالَ وقِيلَ ، بَاعَ وَبِيْعَ ، دَعَا ودُعِىَ ، رَمَى ورُمِىَ ، سَعَى وسُعِىَ ، أكْرَمَ وأُكْرِمَ ، انْفَصَلَ وانْفُصِلَ ، اسْتَخْرَجَ واسْتُخْرِجَ (٦٩) .

وأما المقابلة بين اسم الفاعل واسم المفعول فكقولنا : مُعْطِى ومُعْطَى ، مُذِيع ومُذَاع ، مُسْتَخرِج ومُسْتَخْرَج (٧٠) .

وأما المقابلة بين اسم المفعول والمصدر فى الإنجليزية فكقولنا (٧١) :

اسم المفعول	المصدر
Held	Hold
Struch	Strike

وأمّـــا التنغيم أو النبر ، فهو من المورفيمات المُهِمّة وهو يشترك فى بعض اللغات فى تحديد القيمة الصرفية للكلمات .

والقسم الثالث : الموضع الذى تحتله الكلمة :

يعد هذا المورفيم أقل تحديداً من المورفيم السابق ، ويتكون فقط من المكان الذى يحتلّه فى الجملة كلّ واحد من " دوال الماهية " ، أو المعنى ، أو التصوير .

ويـــبدو أن اللّغات التى فقدت إعراب الحالات على وجه العموم استعاضت فـــى تأدية العلاقات التى كان يعبّر عنها بالإعراب ، إمّا بكلمات مساعدة (حروف جر ، أدوات ... إلخ) .. وإمّا بوضع كلّ كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى .

وتعـــتمد اللغة العربية الموقعية لتدلّ على الفاعل والمفعول فى الكلمات التى لا تظهر عليها الإعراب كقولنا : ضرب عيسى موسى .. فإنّنا نعد الأول " عيسى " هـــو الفـــاعل ، و " موسى " ، أى الثانى هو المفعول به ... ولا نستطيع إذا كنا نقصـــد هذا المعنى أن نقول : ضرب موسى عيسى .. لأنّ الفاعل فى هذه الجملة سيكون الأول ، أى " موسى " ، أما الثانى أى " عيسى " فسيكون مفعولاً به .

وقد أشار كل من الدكتور محمود السعران ، والدكتور تمام حسان ، والدكتور محمود حجازى [٧٢] إلى مفهوم المورفيم وقيمته بأنه لا يزال أداة صالحة يمكن الاستفادة منها فى التحليل الصرفى [٧٣] .

بالرغم من تعرض " المورفيم " للنقد الشديد فى الآونة الأخيرة ، فقد برزت بعض الصعوبات فى تطبيقه على الأنواع المختلفة من اللغات ، وحتى على اللغة الإنجليزية نفسها ، التى اخترع هذا المفهوم لخدمتها [٧٤] ، كذلك تعرّض للنقد فى مجال تطبيقه على اللغة العربية ، فرأينا الدكتور ريمون طحّان يعرض عن استعمال كلمة " مورفيم " التى روّجت فى الآونة الأخيرة ؛ لأنّ المورفيم يصلح فى دراسة اللغات الإلصاقية ، أمّا اللغات التى تلجأ إلى الكسوع وإلى التغير الداخلى كاللغة العربية ، فالأحسن – فى رأيه – أن نتكلم على مميز ، وعلى كلمات مميزة ، وذلك أقرب – فى رأيه – إلى الواقع اللغوى [٧٥] .

إنّ الأساس فى النظام العربى قائم على فكرة " نظام التحول الداخلى " و " نظام تعاقب المصوتات " التى تعنى أن يؤخذ من الأصل المكون من أصوات صامتة فحسب كلمات متميزة بإضافة المصوتات داخل هذا الأصل ، وإضافة هذه المصوتات ليست اعتباطية ، وإنّما هى مقيّدة بطابع الصّوت وكميته ، وتضعيف الصامت الثانى ، أو الثالث من الأصل يعد إضافة لعنصر آخر أساسى إلى إمكانيات هذه التغيرات الداخلية ، فهل يعنى التركيز على نظام التحول الداخلى أنّ العربية تحمل نظام اللواحق والسوابق ؟ كلاّ .. فإن لديها عدداً قليلاً من كلا النوعين ، وهذا الإلصاق يمنحها وسائل إثراء ذات بال ، ولكنّها خاضعة لتأثير التغير الداخلى [٧٦] .

فإذا كان المورفيم يلاقى صعوبة فى اللغات التى وضع لخدمتها – فكيف يكون فى اللغة العربية التى تختلف بنيتها وخصائصها عن بنية اللغات الهندية الأوربية وخصائصها ؟

إن المورفيم قد يكون صالحاً لتفسير بعض الظواهر فى العربية ؛ لأنّها تعتمد على جزء محدود من السوابق واللواحق .. ولكن هذه السوابق واللواحق

خاضعة لنظام التغير الداخلى .. لذلك فالأحسن أن نتكلّم على مميز Marque ، وعلى كلمات مميزة Marquees وغير مميز Non Marquees .

إذ من الضرورى أن يعير الصرف المميّز ذلك الاهتمام الذى هو جدير به ؛ لأنّ " المميز يستوعب جميع أحوال المسألة الصرفية ، ويعدّها إعداداً محكماً مستقلاً ، ويلفظ بحقها أحكاماً عامة ، ويعرضها عرضاً حديثاً ، ويستخلص قواعدها وفروعها ، ويستصفى أحوالها ، مما يجعلنا نستغنى عما ليس من الصرف ، ونقنع بما هو منه " (٧٧) ؛ لأن اللغة تنظيم وظيفى يتألف من مجموعة وسائل التعبير الصوتية أو الكتابية التى تنسجم مع غايات الفهم والإفهام والتواصل .. ولا وجود للمميز دون وجود وظيفة ، ولا وظيفة دون وجود هيكل يتألف من جملة ومن عناصر مسؤولة عن تأمين العمل وفق اختصاصها (٧٨) .

والمورفيم – رغم تعرضه للنقد – له قيمته وسيلةً يعتمد عليها فى التعبير عن العلاقات بين الأفكار التى يتكون منها المعنى العام للجملة ، وتساعد على تمييز الفصائل الصرفية ، فالنوع والعدد والشخص والزمن والحالة الفعلية والتبعية والغاية والآلة (الأداة النحوية) .. إلخ كلها فصائل نحوية فى اللغات ، تسعى دوال النسبة (المورفيمات) إلى التعبير عنها ، وإظهار الفرق بين قيمة الكلمات تبعاً للمورفيمات التى تصحبها ، فالأنواع المختلفة تتميز غالباً بمورفيمات خاصة تبين الصلات بين الكلمة والكلمة ، أو الجملة والجملة " (٧٩) .

والتفريق بين الكلمات والمورفيمات ضرورى حتى لا نضطر إلى القول مرة بأن " تاء التأنيث كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها ، كقائمة " . ونقول مرة أخرى بأن " حرف التثنية من تمام الاسم ، ومن جملة صيغة الكلمة .. كالهاء فى قائمة ، والألف فى حبلى " .

وعلى الرغم مما سبق فإن النحاة لم يغفلوا عن الإحساس بوجود وحدة أساسية أخرى غير الكلمة ، وقد سمّوها فى بعض الأحيان العلامة (علامة التأنيث) و (علامة الجمع) .

كمـــا لم يفتهم أيضاً التمييز بين دلالة اللواصق ودلالة الصيغ ، واللواصق والصيغ هى مورفيمات ، وليست كلمات ، ومن شواهد تمييزهم بين دلالة اللاصقة (قـــد يططلقون عليها لفظة العلامة) ودلالة الصيغة (قد يطلقون عليها اسم البنية أو البناء أو المثال (٨٠) .

[ج] تداخل الصرف والتركيب :

الكـــلام اللغـــوى مكون من أحداث ، وهذه الأحداث معقدة مركبة ليس من الســـهل دراستها وتحليلها دفعة واحدة ، بل يجب تشقيقها والنظر إليها على مراحل .. هـــذه المراحل أو الخطوات التى يجب اتباعها عند تحليل الأحداث اللغوية هى فـــروع علـــم اللغـــة ، والنتائج التى تصل إليها هذه الفروع يتصل بعضها ببعض اتصـــالاً وثـــيقاً ، ولا يجوز الفصل بينها إلا بقدر وفى ظروف خاصة ، والوظيفة الأساسية لعلم اللغة بفروعه : هى بيان المعنى اللغوى الكامل (٨١) .

فعلـــم " المورفولوجـــيا " عند ***فرديناند دى سوسير*** ، يعالج مختلف طوائف الكلمـــات (الأفعـــال ، الأسماء ، الصفات ، الضمائر ... إلخ) ، ومختلف أشكال الـــتحول (تصـــريف الفعل) ، وصرف الاسم ، ولكى نميّز هذه الدراسة من علم التركيب فقدرُئِىَ أن يكون موضوع هذا الأخير الوظائف المتّصلة الأحداث اللغوية ، بينما لا يتناول المورفولوجيا سوى الأشكال (٨٢) .

وتؤكد الدراسات اللغوية الحديثة أن " علم التراكيب هو أشبه ما يكون ببناء كبير ، مادته الوحدات الصرفية ، أو ما تسمى المورفيمات " (٨٣) .

وتـــأتى دراسة النحو فى المناهج الحديثة بعد دراسة الأصوات مباشرةً وما نعنـــيه بالنحو ههنا ، هو ما كان يعنيه أوائل النحاة : أى مجموعة القواعد النحوية والصرفية ، إذن ففى كل عبارة لغوية عناصر أربعة :

١- ماهيات .

٢- ألفاظ تدل على هذه الماهيات يسمى كل منها سيمنتيم (٨٤) .

٣- معـــان تـــربط بيـــن الماهـــيات تدعى الفصائل النحوية ، أو المقولات النحوية ، أو الأبواب النحوية [٨٥] .

٤- ألفاظ تدل على المعانى الرابطة بين الماهيات تسمى بالمورفيمات [٨٦].

ويقـــوم علـــم الصرف (Morphology) ، وعلم الصيغ بدراسة الوحدات الصـــرفية والصـــيغ اللغويـــة [٨٧] التى يتركب منها الكلام أو الجمل ، فالوحدات الصرفية والصيغ اللغوية أساس علم التراكيب ومكوناته .

ويمكن تعريف الصرف انطلاقاً من هذا كما يلى :

الصرف هو علم يدرس :

١- قواعد تركيب المورفيمات لتكوين الكلمات .

٢- الأشكال المختلفة للكلمات حسب الأصناف الصرفية (العدد ، الزمن ...) .

وهذا التعريف يجعلنا نلاحظ ما يلى :

بنـــية اللغـــة ذات ثلاثة مستويات : مستوى المصوتات ، مستوى الوحدات الدالة ، مستوى الجمل [٨٨] .

ويقـــوم المنهج اللغوى الحديث لدراسة الصرف والنحو على اعتماد الشكل اللغـــوى والوظيفة اللغوية ، أو أحدهما ، من أجل التوصل إلى توزيع الكلمات إلى أجناس صرفية ، ومن ثم إلى فصائل نحوية [٨٩] ...

ويـــراد بالفصائل النحوية عند اللغويين المحدثين الأقسام النحوية التى يمكن إدراكهـــا بواســـطة مـــا يسمى بالمورفيمات ، أو دوال النسبة [٩٠] ، وللمورفيمات أقسام ثلاثة رئيسة ، فقد تكون عناصر صوتية ، والعنصر الصوتى قد يكون صوتاً واحـــداً ، أو مقطعاً ، أو عدة مقاطع ، وقد تتكون المورفيمات من طبيعة العناصر الصـــوتية المعـــبرة عـــن " المعنى " أو " التصور " ، أو من ترتيبها ، وقد يتمثل المورفـــيم فى الموضع الذى يحتله فى الجملة كل عنصر من العناصر الدالة على المعنى [٩١] .

والمعول فى تحديد الفصائل على ما يؤديه الكلام من وظيفة ، وعلى الشكل الـذى تـتخذه الكلمات فيما بينها ، وبالرغم من أن الفصائل النحوية تختلف عدداً ونوعاً ، بعبارةٍ أخرى هى نسبية تبعاً للغات ، بالرغم من ذلك ، فإن المورفولوجيا العامـة تـرى من واجبها أن تصنف هذه الفصائل ، وأن تصل إلى " ماهيتها " ، فذلك أساس معين فى تكوين النظرية العامة فى اللغة وتطورها (٩٢) .

ولا يعـنى وسـم الفصائل بالنحوية أنها لا تؤدى وظائف صرفية ، بل هى تجمـع بيـن الوظيفتيـن ؛ لأن الصـرف يدخـل فى إطار النحو تحت مصطلح Grammar .

ويـرى دى سوسـير أنه ليس لعلم الصرف موضوع حقيقى مستقل بذاته ، كما أنه لا يمكن أن يكون فرعاً متميزاً عن علم التركيب ، ويقوم الفصل بين علمى الصرف والتركيب على الأساس التالى :

يهـتم علـم التركيـب بوظـائف الوحدات اللغوية ، وهى وظائف تركيبية كالفاعلية ، والمفعولية ، والحالية إلى آخره ، على حين يهتم الصرف بأشكال هذه الوحدات ، فيدرس أقسام الكلم المختلفة : الأسماء والأفعال والصفات إلى آخره .

كمـا يـدرس الصـرف صور الأسماء التى يُعبِّر عنها إفرادها ، وتثنيتها وجمعهـا مـع حـالات الإعراب المعروفة : الرفع والنصب والجر ، ولكن هذا الأسـاس خادع ؛ لأن هناك تأثيراً متبادلاً بين أشكال الوحدات اللغوية ، ووظائفها التركيبـية ، فـلا يمكـن مثلاً التعرف على صور الكلم المتنوعة التى يعبر عنها تقسيمها إلى أسماء ، وأفعال ، وصفات إلى آخره ، إلا من خلال ملاحظة سلوكها التركيـبى ، أى معرفة وظائفها فى التراكيب اللغوية ، كما أن كل وظيفة تركيبية ترتـبط بمجموعـة من الوحدات اللغوية ، فالفاعلية ترتبط أساساً بالأسماء ، أو ما يقوم مقامها ، والوصفية – أى قيام الكلمة بوظيفة النعت – ترتبط أساساً بالصفات أو ما يحل محلها وهكذا .

أضـف إلـى ذلك أن الأشكال التصريفية للفعل لا تتحقق هويتها وأهميتها اللغويـة ، إلا بمقارنـتها من حيث المواقع التى تشغلها فى التركيب ، كما أن هذه

المواقـــع بدورهـــا لا تـــتمايز وتتباين لغوياً ، إلا بالنظر إلى الاختلاف الذى بينها بخصوص ما يمكن أن يشغلها من صور التصريف الفعلية المتنوعة [٩٣] .

إن الـــنظريات المقدمة فى هذا الشأن ليست فى الغالب نظريات متصارعة إحداهـــا ينـــبغى أن تكـــون صواباً ، والأخرى ينبغى أن تكون خطأ ، وما يعرف بالمخططات ، أو الطرز models تتعايش وتترابط فى ضوء النظرية العامة [٩٤] .

ونظـــرية اللغـــة من إحدى مهماتها الأساسية تحديد القواعد التى تمكن من الانتقال من مستوى إلى آخر .

والانـــتقال من مستوى الوحدات الدالة إلى مستوى الجمل ، فإنه يتم حسب قواعـــد الـــنحو ، فحيـــن تقول : (قرأ الشاعرُ قصيدةً) فإن هذه الجملة خاضعة للقاعدة التركيبية :

جملة ←—— فعل + فاعل + مفعول به (السهم يعنى تتركب من)

والفاعل تابع للقاعدة :

فاعل ←—— أداة التعريف + اسم + علامة الرفع

أما المفعول به فإنه يتبع هنا القاعدة :

مفعول به ←—— اسم + علامة النصب + علامة النكرة (التنوين)

ولا يجوز لى أن أكتب مثلاً :

فاعل ←—— علامة الرفع + اسم + أداة التعريف

لأن علامات الإعراب تأتى بعد الاسم وليس قبله ، كما أن أداة التعريف لا تتبع الاسم وإنما تسبقه .

أما القاعدة :

مفعول به ←—— أداة التعريف + اسم + علامة الرفع + التنوين

فإنها مرفوضة ؛ لأن المفعول به مرفوع ، ولأن للمعرف بـــ " ال " لا يقبل التنويـــن ، فكل هذه القواعد ، ومهما كانت الطريقة التى تعرض بها ، تُكوّن نحو اللغة (٩٥) .

فالمورفـــيم أو الوحـــدة الصـــرفية عند د/ تمام حسان يعد أول مرحلة من مـــراحل التركيـــب فـــى اللغـــة ، ويقول إن كثيراً من الباحثين يغمض عليهم هذا المصطلح حتى ليخلطون فى تفسيره وتطبيقه خلطاً كبيراً (٩٦) .

ولكن من الغريب أنه يعتمد فى تعريف للمورفيم وأنواعه على "فندريس" لا على "بلومفيلد" ، ولذلك جاء تحديد هذا المصطلح عند د/ تمام حسان غير واضح ، فهـــو يقـــول أن " فندريس " يحدد المورفيم بأنه عبارة عن عناصر صرفية تربط الأفكـــار الـــتى يـــتكون مـــنها المعـــنى العام للجملة ، وهذه الأفكار واضحة فى السيمانتيمات Semanteme ، أو كما يقول نواة المعجم (٩٧) .

ويشرح د/ تمام هذا التعريف للمورفيم بأنه العنصر المعبر عن الفكرة التى فـــى الذهن ، ويمثل لذلك بجملة " الحصان يجرى " ، حيث يرى أن السيمانتيم فى مـــثل هـــذه الصورة – على حد تعبيره – عنصر لغوى يعبر عن الفكرة التى فى الذهـــن كفكرة الحصان ، وفكرة الجرى ! ومن ثم يرى أن المورفيمات تعبر عن العلاقات بين هذه السيمانتيمات وبناء على ذلك يحدد مصطلح المورفيم بقوله " إن المورفيم فى عمومه عنصر صوتى ، أو مقطع ، أو عدة مقاطع تدل على العلاقات بيـــن الأفكـــار فى الجملة " (٩٨) ، وهذا التعريف – إن صح – فهو ليس إلا نوعاً واحداً من أنواع المورفيمات (٩٩) .

ويمكـــن تعـــريف (المورفـــيم) بشكلٍ عام بأنه : أصغر وحدة لغوية ذات معـــنى : فالمفـــردات المجردة ، و " ال " للتعريف ، وكل من التغييرات الصرفية التى تطرأ على المفردات : (مورفيمات) (١٠٠) .

ففى كل عبارة لغوية ، مثل (كتب على درسه بالقلم) أربعة عناصر، هى :

١- الماهــيات ، كالمعنى المأخوذ من قولنا : كتب على درسه بالقلم ، وهى هنا : الكتابة ، وعلى ، والدرس ، والقلم .

٢- والألفاظ التى تدل على هذه الماهيات ، ويسمى كل منها (سيمنتيم) Semantem ، أو دوال الماهية [١٠١] ، وهى هنا : على ، درس ، كتب ، قلم .

٣- والمعــانى الــتى تربط بين الماهيات ، وتدعى : الفصائل ، أو المقولات ، أو الأبــواب الــنحوية . وهى هنا : حدوث الكتابة فى الماضى ، وصدورها عن معرف ، وكون الدرس مجهولاً ، وأداة الكتابة : القلم .

٤- والألفاظ التى تدل على المعانى الرابطة بين الماهيات ، وهى (المورفيمات) ، وهــى هــنا : المفردات المجردة ، والضمة القصيرة على الفاعل ، و (ال) التعريف ، والضمير فى الدرس ، والباء فى القلم [١٠٢] .

ويــرى د/ تمام حسان أنّ من معايير تحديد الكلمة أن تكون صالحة للإفراد عن السياق ، وللحذف منه ، وللحشو فيه ، وللإبدال بغيرها فى السياق أيضاً[١٠٣].

والكلمــة مجموعة من الأصوات الموضوعة فى قالب ، أو شكل صرفى ، هــو مبناها . أما ما تدلّ عليه من أفكار ، أو أحداث ، أو كائنات ، أو تصوّرات ، أو صفات ونحوها فهو معناها .

وهكــذا نــرى أنّ بعــض الكلــم مما يدل على العلاقات النحوية والمعانى الصــرفية لا يدخل فى هذا التعريف ، وإن كان له أحيانــاً شكل الكلمة كالضمير المنفصل مثلاً . كما أنّ تفريغ الكلمة من معناها العرفى الاجتماعى واستعمالها أداة لتحديد العلاقات النحوية والصرفية يخرجها من نطاق دلالة الكلمة الذى حُدِّد ضمن المعجم ، كفعل " كان " حين يستعمل ناقصاً للدلالة على الزمن وحده [١٠٤] .

وتلحــق المورفــيمات عادةً الأسماء والأفعال على السواء ، وهناك بعض الفــروق بيــن مورفــيمات الأسماء ومورفيمات الأفعال ، وإن بدت متماثلة ؛ إذ الفــروق ليســت فى دلالتها ، ولكن فى الوظيفة النحوية التى تؤديها ، وإذا كانت

هناك مورفيمات خاصة بالأسماء ، وأخرى خاصة بالأفعال ، فهناك ما يشترك فيه الأسماء والأفعال (١٠٥) .

والعلاقة بين الصرف والنحو هى كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه ، ولاشك أن الهدف والمقصد الأسمى إنما هو البناء الذى يستطيع الإنسان أن يفيد منه إفادة مباشرة . والنحو الذى يتعامل مع الجمل والكلام المنظوم المشتمل على عناصر الفهم والإفهام ووسائل ربط الإنسان بالمجتمع .

ومعنى هذا أن النحو (وهو هنا يمثل البناء الكبير) هو خلاصة البحث اللغوى على كل المستويات (وبخاصة الأصوات والصرف) وهو محورها الرئيس الذى تدور حوله ومن أجله كل الجهود فى العمل اللغوى بعامة .

هذا البناء ما كان له أن يتم ، بل ما كان له أن يوجد بدون المادة التى تشكله وتقيم أركانه . وهذه المادة تتمثل فى موضوعات الصرف (المعتمد هو الآخر على الأصوات والمستمد منها مادته) ، بوصفه وسيلة لغيره ، وخطوة ممهدة له .

إننا حين نقرر فى الصرف أن الاسم إما مفرد أو مثنى أو جمع مثلاً ، ينبغى فى الحال أن ندرك أن هذا العمل إنما تظهر قيمته على مستوى العبارات والجمل حين ننظر فى قواعد المطابقة بين وحدات هذه الجمل والعبارات ومدى ارتباطها بعضها ببعض ، من حيث الإفراد والتثنية والجمع . ومن ثم نرى ضرورة الانتقال من الدرس الصرفى إلى الدرس النحوى مباشرةً وجعلهما كما لو كانا امتداداً لشيءٍ واحد ، أو كما لو كانا كلاً متكاملاً ، وإن كانا ذا جانبين أو مرحلتين .

وفيما يختص بعلاقة الصرف بعلم النحو ، فيبدو أنها غير واضحة فى أذهان بعض اللغويين . ذلك أن هؤلاء اللغويين درجوا على مناقشة الكثير من قضايا الصرف ومسائله كما لو كانت هدفاً بذاتها ، على حين أنها فى حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون بمثابة مدخل إلى دراسة النحو ومعالجة مشكلاته (١٠٦) .

وإذا كانــت غايــة البحث النحوى هى رصد الظواهر الناتجة عن تركيب الكلمــات فى الجملة وصياغتها فى شكل قواعد ملزمة وقوانين متبعة فإن مقتضى ذلــك أن النحو يدرس الكلمات ، ولكنه حين يدرسها لا يعنى بها فى ذاتها ، وإنما مهمته البحث عن علاقاتها ، ومن ثم فإنه لا يقف كثيراً عند بنيتها إلا بقدر ما لهذه البنية من تأثير فى مدى استجابتها للتركيب فى الجملة ، وفى أشكال هذه الاستجابة وضوابطها [١٠٧] .

والعلاقــة شــديدة الترابط والإحكام بين النظامين الصرفى والنحوى ؛ فكل منهما يرفد الآخر ، ويتصل به اتصالاً وثيقاً ؛ فالصرف يشكل مقدمة مهمة لدراسة النحو؛ لأن البنية الداخلية للكلمة تؤثر فى علاقاتها مع الكلمات الأخرى فى الجملة.

إن المميِّز يحمل ،أحياناً ، فى طياته مؤشرات صرفية ونحوية فى آنٍ واحد:

جــاء المؤمــنان – (ان = مثــنى فى مستوى الصرف ، ... ومرفوع فى مستوى النحو) .

رأيــت المؤمنين – (ين = مثنى فى مستوى الصرف ، ... ومنصوب فى مستوى النحو) [١٠٨] .

ورأى الدكــتور الســعران أن لغويي الغرب اعتادوا أن يدرسوا نحو معظم اللغات تحت موضوعين أساسيين هما المورفولوجيا (أى الصرف) ، والنظم (أى الــنحو) [١٠٩] ، وهذا تأكيد على أن الصرف جزء لا يتجزأ من النحو ، وكلاهما علم واحد .

ولقــد عوملــت الكلمــة فى تحليلنا النحوى على أنها وحدة نحوية خاصة وأساســية ، ومع ذلك فهى ليست الوحدة النحوية الصغرى ، كما تكشف عن ذلك المقارنة بين الكلمة الأولى والثانية فى أزواج الكلمات التالية :

أ- مصر ومصرىّ .

ب- فاهم وفاهمة .

ج- القوم والقومية .

فهـــى تدل على أن كلمة " مصرى " و " فاهمة " و " القومية " تتكون على الـــتوالى مـــن : مصــــر وياء النسب ، فاهم وتاء التأنيث المربوطة ، القوم والياء المشددة المتلوة بتاء مربوطة ، وهى علامة المصدر الصناعى .

وبمـــا أنـــه لا يمكن فى مستوى التحليل النحوى بمعناه العام أن تقسم أكثر عناصر الكلمات الثانية فى الأزواج السابقة ، فهى وحدات نحوية صغرى .

وتـــبدو أهميتها فى التحليل لا من دلالات المعنى المرتبطة بها ، وإنما مما تضـــيفه إلـــى الكلمات التى ارتبطت بها من خصائص تتعلق بالسلوك التركيبى . فمـــثلاً يوصـــف بكلمة " مصرى " لا بكلمة " مصر " . كما تقع " فاهمة " – على عكس " فاهم " – خبراً لمؤنث لا لمذكر .

وتُحَـــدَّد المورفيمات فى اللغة بمقارنة أشكال الكلم بعضها ببعض وملاحظة ما يتكرر منها [١١٠] ، فعن طريق المقابلة بين أعضاء المجموعات التالية :

أ- (هو) يقول .

(هى) تقول

ب- يقولان

يقولون

ج- يقولون

تقولون

يتضح لنا :

[أ] أنـــه بينما تتكون " يقول " من المورفيمين " يــ " و " قول " تتكون " تقول " من " ت " و " قـــول " وتبرز هذه المقابلة معنى كل من المورفيمين الأولين فى هاتيـــن الكلمتيـــن : فهما يشيران على الترتيب إلى المفرد الغائب والمفردة الغائبة .

[ب] أن من المورفيمات التى تتكون منها " يقولان " و " يقولون " المورفيم " ان" و " ون " . وتدل المقابلة الرأسية بينهما على أن الأول منهما يدل على التثنية والثانى على الجمع .

[ج] أن مـــن الوحدات الصرفية التى تتكون منها الكلمتان " يقولون " و " تقولون " "يـــ" ، و " ت " ، ويشيران على التوالى إلى الغيبة والخطاب .

ويمكن أن تقسم المورفيمات بالنظر إلى أمرين (١١١) .

[أ]بالنظر إلى كونها حرة أو مقيدة،وذلك إلى "مورفيمات حرة" Free morphemes و " مورفيمات مقيدة " bound morphemes .

ويقصد بالأولى المورفيمات التى تكون شكلاً حراً بنفسها ، ومنها " شجر " و " عنـــب " و " أرض " ، كما يقصد بالثانية تلك التى يجب أن تظهر مع مورفيم آخـــر علـــى الأقـــل ومنها ياء الغيبة و " قول " فى الفعل المضارع " يقول " وتاء الخطاب و " قول " وألف الاثنين والنون فى " تقولان " .

[ب] بالـــنظر إلـــى كونهـــا جـــذوراً أو لواصـــق ترتبط بالجذور وتسمى الأولى "مورفيمات الجذور " root morphemes ، والثانية " لواصق " affixes .

أما الأولى فيقصد بها أجزاء الكلمات التى تبقى بعد إزالة ما ارتبط بها من لواصـــق ، وقـــد تكون حرة مثل " مصر " المتبقية من " مصرى " أو مقيدة مثل " قـــول " المتبقـــية من " يقولون " ، وأما الثانية فيقصد بها المورفيمات التى تتصل بـــالجذور ، وهى على عكس مورفيمات الجذور محدودة العدد ، وإن كانت تختلف أعدادهـــا من لغة إلى أخرى ، كما تختلف تسمياتها بالنظر إلى موقعها بالنسبة إلى جذور الكلمات التى تتصل بها .

وبالنظر إلى إمكان انقسام الكلمات إلى وحدات صرفية اشتقاقية كياء النسب ، أو تصـــريفية كياء الغيبة وتاء الخطاب ، مثلاً ، تنقسم اللغات إلى الأقسام الثلاثة التالية (١١٢) :

[أ] " اللغـــات التحليلية " analytic languages ، وتسمى أحياناً " اللغات العازلة " islating languages .

[ب] " اللغات اللصقية " agglutinative languages .

[ج] " لغـــات الدمج " fusional languages ، وهذه الألوان من التقسيم ينبغى أن نقـــرر أنهـــا لا تعنى أن لغات العالم تنقسم انقساماً صارماً إلى مجموعات ثلاث تتمتع فيها كل مجموعة بخاصة واحدة من الخواص الثلاث التى يدل علـــيها التقســـيم أعنى خاصة التحليل واللصق والدمج على التوالى ، وإنما تعـــنى أنها تنقسم إلى مجموعات تكثر فيها واحدة من هذه الخواص أو أكثر ، ومن ثم تستحق أن تنتسب إلى نوع أو أكثر من الأنواع السابقة وما تعنيه خاصـــة التحلـــيل فى اللغات التحليلية أن تشتمل هذه اللغات على كلمات لا تتغـــير ، أى لا تتـــبع نموذجـــاً مـــن نماذج التصريف أو مبدءاً من مبادئ الاشتقاق ، ولذا لا تتحدد هويتها النحوية ، وقسم الكلام الذى تنتسب إليه إلا بعلاقاتها التركيبية مع غيرها من الكلمات داخل التركيب اللغوى .

ومـــن أمثلة هذه الكلمات الحروف بأنواعها ، وهو ما يعنى بدوره أن اللغة العربـــية تتمـــتع بخاصية تحليلية : ففيها حروف الجر والاستفهام والعطف والنهى والتوكيد والجزم ... إلى آخره .

وأما ما يقصد بخاصة اللصق فى اللغات اللصقية فهو أن تضم هذه اللغات كلمـــات تلتصق بكل منها وحدة صرفية ، أو تتوالى فيها الوحدات الصرفية بشكل يبرزها ويحدد دلالتها النحوية بسهولة .

وتقـــل هذه الخاصية فى العربية وتزيد فى الإنجليزية ، فمن أمثلة الكلمات العربـــية التى تبرزها الكلمات المعرفة بأداة التعريف ، والمثناة ، وجموع المذكر والتأنيـــث الســـالمة ، والكلمـــات المنسوبة والمختومة بهاء التأنيث : فقد التصقت بـــالأولى أداة التعريف ، وبالكلمات الأخرى علامة التثنية وجمع المذكر والمؤنث السالمين وياء النسب وتاء التأنيث على التوالى .

ومـن أمـثلة الكلمات الإنجليزية الموضحة للخاصة نفسها كلمات متنوعة ومـتعددة تضـم أولاً أو آخـراً أو فـى كلا الموقعين مورفيمات متنوعة الدلالة الصرفية ، ومنها " denationaliazation " و " unhappy " و" increased " التى تحلل صرفياً كما يلى :

- Un + happy .
- Increase + d .
- De + nation + al + iza + tion .

تـبقى أخـيراً خاصـة الدمـج ، إنها تعنى فى اللغات المعينة عدم إمكانية الـتعرف علـى وحدات صرفية فى بعض الكلمات بالرغم من أن سلوكها النحوى ودلالتها توضحهما أشكالها العامة ، والعربية غنية بأمثال هذه الكلمات ؛ فلا يمكن مـثلاً الـتعرف فـى أنواع الكلمات التالية على مورفيمات تقابل دلالتها وتصف سلوكها النحوى المتميز :

[أ] أكل ، اختار ، تأثم ، شكّل ، ترجم .

[ب] مسار ، مهبط ، مُدْخَل .

[ج] مدين ، مقول ، مضروب ، مُراد .

[د] أقلام ، صحف ، قبائل ، أغنياء ، شرفاء .

فلـيس فى هذه الكلمات وحدات صرفية واضحة المعالم توضح أن الأولى أفعال ماضية ، والثانية أسماء زمان ، أو مكان ، والثالثة أسماء مفاعيل ، والرابعة جمع تكسير (١١٣) .

ودراسة الكلمة فى ذاتها،وتحليل بنيتها ،مهمة علم الصرف دون علم النحو.

معنى هذا أن ثمة صلة بين كل من " الصرف " و " النحو " تتحدد فى كون كل منهما يتناول الكلمة بالدراسة ، بيد أنهما يختلفان فى النظر إلى الكلمة موضوع الدراسـة ، أمـا الصرف فيتجه إلى بنية الكلمة لتحليلها ، وأما النحو فيقصد إلى علاقات الكلمات لاستكشاف ظواهرها وتحديد أبعادها ، ووضع ضوابطها .

ووفقاً لهذا الفهم فإن الصرف يمكن أن يعد – من الناحية العملية – مستوى سابقاً على النحو ؛ إذ إن الجزئيات بالضرورة سابقة على الكليات فى المركبات والمؤلفات ، ومن ثم كان من المتوقع أن تبدأ دراسة الصرف قبل دراسة النحو ، وقد رأى الدكتور على أبو المكارم أنه من الناحية العملية والتعليمية جرى العرف على أن تكون دراسة الصرف لاحقة لدراسة النحو وليست سابقة عليه ، باعتبار أن بعض القواعد الصرفية قد تحتاج إلى قدر من الوعى الذهنى والخبرة العملية باللغة وعلاقات كلماتها ، وتنوع أحكامها ، الأمر الذى يجعل من دراسة النحو سبيلاً جيداً للإعداد للدراسة الصرفية .

وهذا الموقف التعليمي – فى رأيه – يلتقى مع ما يقرره التحليل المنهجى من نتائج ويرتبه من ضرورات ، تفرض البدء من الكل قبل الانتقال إلى الجزء ، ومن ثم توجب الوقوف على نظم الجملة أولاً قبل تناول الضوابط التى تقنن للوحدات الداخلة فى تركيبها ، والعناصر المؤلفة لها (١١٤) .

ووقوع علم الصرف فى هذا الموقع معناه أنه يخدم النحو ويسهم فى توضيح مشكلاته وتفسيرها . ويعد الصرف مقدمة للنحو أو خطوة تمهيدية له . والصرف فى نظر أصحاب هذا الرأي ليس غاية فى ذاته ، إنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو Syntax.

ومعنى هذا أنه لا يجوز عزل أحد هذين العلمين عن الآخر فى النظر والتطبيق ؛ لأن مسائلهما متشابكة إلى حدٍ كبير . ونتائج البحث فى الصرف لا قيمة لها ولا وزن ما لم توجه إلى خدمة الجملة والتركيب . ولهذا جرى التقليد الغالب الآن على مناقشة هذين العلمين معاً ، وعلى العرض لمسائلهما فى إطارٍ عام واحد مع ملاحظة البدء بقضايا الصرف بوصفه مقدمة ضرورية . ويجمع العلمين كليهما فى الرأى مصطلح لغوى واحد هو جراماتيكا grammar (١١٥) .

ويستدل على الوظائف النحوية الخاصة من وقوع مورفيمات معينة فى باب من أبواب النحو ، حيث تقوم هذه المورفيمات بالوظيفة النحوية لذلك الباب ويتمثل ذلك فى وظيفة الفاعلية التى يؤديها الفاعل ووظيفة المفعولية التى يؤديها المفعول

والحالــية التى يؤديها الحال وهكذا ؛ ذلك لأن المورفيمات التى تدل على الأسماء والصفات أو حتى الضمائر هى التى تصلح أن تكون فاعلاً وعلى ذلك يمكن القول إن الفــاعل بــاب من أبواب النحو فى حين أن الفاعلية هى الوظيفة الخاصة بهذا الباب [١١٦] .

ويقــرر د. بشــر أن علمــاء العربية القدامى لم يدركوا تمام الإدراك مدى العلاقة أو الارتباط بين فروع الدراسات اللغوية . ومن ثم نراهم ينظرون إلى هذه الفــروع كما لو كانت منفصلة بعضها عن بعض . وعلى الرغم من أن سيبويه قد جمع فى كتابه بين الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية فى كتابٍ واحد ، إلا أن هــذا لا يعــنى – كمــا يقول – أن سيبويه أو غيره من علماء العربية قد أدركوا بوضــوح طبيعة العلاقة بين فروع علم اللغة ، أو على الأقل – لم يستفيدوا الفائدة المرجوة فى استثماء نتائج البحث فى هذه العلوم لخدمة بعضها البعض .

يــدل علــى ذلــك أن ســيبويه ، رغم عرضه للمسائل الأساسية فى علم الأصــوات ، إلا أنه لم يلمس من قريبٍ أو بعيد بعض الظواهر الصوتية الأخرى التى تتصل بالكلمة أو الجملة،مثل نظام النبر Stress ونظام التنغيمintonation[١١٧] ، ولكــنه يخــص عالميــن من علماء اللغة العربية القدامى بالذكر بعد أن يعرض لأمثلة متعددة لإهمال علماء العربية لجوانب من الدراسة الصوتية ،وهذان العالمان همــا ابــن جنى والسكاكى نموذجاً لعلماء العربية الذين أدركوا طبيعة العلاقة بين مستويات التحليل اللغوى على المستوى النظرى،وإن خانهما التطبيق أحياناً [١١٨] .

وفــى إطــار محاولات التحديث وربط اللغة العربية ومفرداتها أو مكوناتها بصــفة عامــة بوسائل التقنية الحديثة ، قدَّم د/ نبيل على تجربة فى كتابه (اللغة العربــية والحاسوب) وفيها تناول الكتاب مشاكل المعالجة الآلية للصرف العربى ومنها تعقد وتداخل عمليات الإبدال والإعلال ، وحدة اللبس الصرفى ، وعدم تأثر عناصــر الكلمة بما يجاورها من عناصر فقط ، بل تأثرها بالعناصر التى تتقدمها أيضــاً ، وعــدم وجــود صياغة دقيقة رسمية ومتكاملة لقواعد الصرف العربى ، وعــدم توفــر بــيانات معجمــية منهجــية عن الإنتاجية الصرفية ، وعدم كفاية

الإحصائيات عن معدلات استعمال الجذور والصيغ الصرفية والحالات التصريفية والإعرابـية ، ويتقدم المؤلف باقتراحات مهمة لمعالجة الصرف آلياً وأهمها : أن يكـون الـتعامل مع النصوص العربية بأشكالها المختلفة (أى بالنصوص المشكلة وغـير المشـكلة) ، وأن يكون تصميم البرنامج بحيث يكون تجزئياً modular ، فيتكون من عدة آليات متخصصة تعكس الوظائف الأساسية للمنظومة الصرفية لا الخطوات الإجرائية للبرنامج ، ومراعاة التكامل بين المعالجة الصرفية والنحوية ، وأن يكون البرنامج قادراً على العمل فى اتجاهى التحليل والتوليد .

ويشـرح د/ نبـيل علـى المقصود بعملية التحليل الصرفى آلياً ، ويعرض لـبعض نماذج التحليل الصرفى الآلى كنموذج كوسكينيمى (١١٩) ذى المستويين ، ونموذج مارتن كى (١٢٠) ، ثم يعرض نموذج التحليل الذى وضعه المؤلف لشركة العالمية للإلكترونيات .

يسـتطيع الـدارس أن يرى أن المعالج الصرفى يتكون من أربع معالجات فرعـية متخصصـة لكل منها وظيفة محددة وهى : المعالج الصرف – نحوى ، والمعالج الاشتقاقى ، والمعالج الإعرابى ، ومعالج التشكيل .

كمـا يـلاحظ أن كلاً من هذه المعالجات لـه جانبان جانب للتوليد والآخر للتحلـيل ، وأن المكـون اللغوى للبرنامج منفصل عن المعالج ، وهذه ميزة كبيرة تمكن من تطوير المكون اللغوى دون الحاجة لتغيير البرنامج نفسه ، كما أنه يسهل من هذه المهمة .

والمكـون اللغوى يتكون بدوره من عدة ملفات منفصلة تحتوى على قواعد التصريف والدمج ، وجذور اللغة العربية ، والهياكل الصرفية ، والصيغ الصرفية ، وقواعد الضبط الإعرابى،وقواعد الصرف –صوتية morphophonemic rules .

وبعـد أن يعرض المؤلف طريقة عمل المعالج الصرفى ، يحدد استعمالات هـذا المعـالج وهى : ضغط النصوص العربية بالأسلوب الصرفى وعلى مستوى

ازدواج الحـــروف ، واسترجاع النصوص ، وتصحيح الأخطاء الإملائية ، وتحليل النصوص صرفياً ، واستعمال قواعد بيانات النصوص الكاملة وميكنة المعجم(١٢١).

لكن هذه الفكرة فى إطارها العام لا تختلف عما قدمه الدكتور كمال بشر فى كـــتابه (دراســـات فـــى علم اللغة) خصوصاً فكرة تداخل مستويات الفونولوجيا والصرف والتركيب والنحو .

وإذا أردنـــا بناء أو إعادة هيكلة هذه القواعد ومنهجيتها علينا أولاً أن نقوم بفصـــل بيـــن كـــل الفروع اللغوية ، فنميز ما هو صرفى عن ما هو تركيبى عن غـــيره... وعـــندما يكـــتمل هذا الفرز ، نعيد قراءته على ضوء المناهج اللسانية المعاصرة ، وسندرك أن النحو العربى أسهل بكثير مما يتصور بعض الناس ، ثم إنه من السهولة بمكان بناء تركيب (Syntaxe) جديد للغة العربية ، لا يُغفَل فيه التراث كما لا تُغفَل فيه المناهج الحديثة (١٢٢) .

ويتضـــمن المســـتوى الـــنحوى تركيـــب الجملة (النحو وتركيب الكلمة) (الصرف) فى هذا المستوى يعد مفهوم " الانتظام colligation " معبراً عن البناء. والانـــتظام هـــو التجاور الطبيعى للعناصر النحوية والصرفية ، بحيث يؤدى هذا الـــتجاور إلـــى تلازمهمـــا فـــى الاستعمال . فمثلاً أداة النفى (لم) تنتظم مع الفعل الماضى فتنقلب الصيغة إلى المضارع ، وضمائر النصب المتصلة تنتظم مع الفعل المتعدى دائماً . والفعل رغب يجب أن ينتظم إما مع (فى) أو مع (عن) . وطبيعى أن هذا النمط من الانتظام يكون مسئولاً عن جزء من المعنى النحوى (١٢٣) .

[د] تطبيقات التحليل الصرفى واستعمال وحداته فى التقسيم :

[١] الزمـــن :

كـان مـن نـتائج نظام التحليل الصرفى واستعمال وحداته الجديدة أن عُدّ الزمن والبحث فيه أحد تطبيقات هذا المستوى .

رأى كثـير من الباحثين أن الزمن اللغوى فصيلة من فصائل النحو [١٢٤] ، وأنـه فى العربية خاصةً ، لا يمكن أن ينتسب إلا إلى السياق [١٢٥] ، فإذا تجاوزنا مـا اصطلح عليه بـ " الزمن الصرفى " وقعنا على شبكة زمنية تتخذ نسيجها من الصـيغ الفعلية ، وما يتولد عنها من اتجاهات نحوية جديدة ، وما يضاف إليها من صـيغ حديثة غير فعلية ، وصيغ مركبة ، وقرائن ، مع ملاحظة الجمل والأساليب اللغوية التى تقبع فيها تلك الأنواع من الصيغ .

كمـا أن كل ذلك ، أعنى إمكانات السياق الزمنية ، يرتبط من جهة الدلالة بسـياق الحال . ومن هذا المنطلق وجه البحث المعاصر نقداً إلى الرأى الذى يرى أن الصيغة المنعزلة وحدها ، تكون الزمن فى اللغة العربية ، بل على النقيض من ذلـك ، رأى أنـه لا يوجد فى العربية ما يمكن أن نسميه زمناً صرفياً ، وبعبارة أخـرى رفض البحث المعاصر أن تجرى مقولة الزمان (متى) على " الفعل " بلا مراعاة لاستعمالاته .

ويمكـن أن نوجز اتجاهات البحث عبر محاولة الباحثين المعاصرين تنظيم فصـيلة الزمـن فـى العربية ، على أساس نحوى ونفى الزمن الصرفى عنها ، والـنظر إلـى التصـريف الفعلى من جهة حدثه اللازمنى تارةً ، ومن جهة حدثه الزمنى تارةً أخرى ، يمكن إيجاز اتجاهات البحث بما يأتى :

١- نقد المستشرقين .

٢- نقد النحاة القدامى .

٣- البحث فى مدخل نظرى إلى الزمن النحوى .

٤- نقد الجداول الزمنية [١٢٦] .

وهناك أمر آخر يجب الانتباه إليه ضمن هذا السياق وهو أنّ عدم تخصيص النحاة العرب للزمن بشقيه الصرفى والنحوى مباحث وافية ، أو عدم تقديم ذلك فى بـــاب مستقل بارز من أبواب دراستهم ، أمر مختلف عما تقدّمه العربية من تنوّع وتدقــيق فـــى الزمن بوسائل متعدّدة ، ولذلك كان ضرورياً عدم الاكتفاء بالنظرة العجلى إلى أبواب النحو العربى للحكم على هذه القضية برمّتها .

ومـــن هـــنا ساغ لدى بعض الدارسين كالدكتور تمام حسّان تجميع الأنظار الـــنحوية المـــتفرقة فـــى تضاعيف المصنفات اللغوية وتفسيرها [١٢٧] ، لكنّ هذا مشـــروط بالانطلاق ممّا هو موجود فى العربية فعلاً حتى لا يقع الدارس فى خطأ اصطناع جداول تصريفية هى فى الأصل ترجمات لبنى تركيبية أجنبية [١٢٨] .

وقـــد وجـــه اللغويـــون المعاصرون العرب نقداً شديداً إلى النحاة القدامى ومنهجهم فيما يتصل بموضوع الزمن فى اللغة العربية على النحو الآتى :

[١] يـــرى الدكـــتور ريمون طحّان أن الفكر العربة يميل إلى تقسيم الزمن بشكلٍ موازٍ لما يحدث للمكان . فالمفاهيم المكانية – الزمانية المشتركة – ووجود القريـــب والمتوسط والبعيد سيؤدى حتماً إلى الأخذ بتقسيم زمانى مثلث أى تقسيم الزمن إلى ماضٍ وحال واستقبال [١٢٩] .

ويعـــنى ذلـــك أن النحاة صدروا عن فكر من خصائصه إقامة مطابقة بين المفاهـــيم ، ومـــن ثمّ يمكن أن نستخلص أن هذا الفكر (وهو فكر يتسم بالسكونية والمطلقـــية ، كمـــا توحى ملاحظة الدكتور ريمون طحّان) قد نقل المطابقة ، من مطابقـــة بيـــن الزمان والمكان إلى مطابقة بين الأنواع الزمنية ، فوحد بين مفهوم الزمن فى الوجود ومفهومه فى اللغة . وشرح ذلك فى النقطة الآتية :

[٢] لـــم يفصـــل الـــنحاة بيـــن الزمن بمفهومه الوجودى الفلسفى من جهة والزمن بمفهومـــه اللغـــوى مـــن جهـــة أخرى . ويعقب الدكتور المخزومى على ملاحظات "ابن يعيش"فى الزمن بقوله : " نقد وضع ابن يعيش أقسام الزمان

الفلســفى أساساً لتقسيم الفعل،ولكنه فشل فى تطبيق ما أثبت وقرر" (١٣٠) ، وينتهى الدكتور المخزومى فى هذه النقطة إلى حكمٍ عام على النحاة ، فيرى أنهــم " لم ينجحوا فى تصور أن الزمن النحوى ليس كالزمن الفلسفى الذى يدل على المضى والحضور والاستقبال ، ولكنه (أى الزمن اللغوى) صيغ تدل على وقوع احداث فى مجالات زمنية مختلفة " (١٣١) .

[٣] أن نــتائج النقطة السابقة وجهت بحوث المستشرقين وجهة خاطئة ، فبدت لهم اللغة العربية فقيرة ، من حيث ما تمتلك من وسائل للتعبير عن الزمن ، فى حين كانت قواعد اللغة العربية التى وضعها النحاة هى المفتقر الحقيقى إلى تلك الوسائل (١٣٢) .

[٤] أن المــنهج النحوى القديم اتسم بما يمكن تسميته (الازدواجية الزمنية) التى نشأت بسبب من إلصاق الزمن بالصيغ الفعلية خارج الاستعمال . وما يلحق تلك الصيغ من انحراف فى الدلالة على الزمن فى أثناء الاستعمال . الأمر الــذى اضطر معه أصحاب ذلك المنهج إلى أن يتأولوا من النص الصحيح مــا لــيس بــه حاجة إلى تأويل أو تخريج . فإذا استعمل المضارع مكان الماضــى التمســوا فى هذا نكتة بلاغية (١٣٣) . وقد انتهى بهم كل ذلك إلى مواجهــة " صعوبات كثيرة فى تفسير استعمالات الفعل فى غير ما خصوه به من زمان معين " (١٣٤) .

[٥] أن الــنحاة انــتهوا فى بحوثهم إلى زمنية الفعل العربى ، غير أن المستشرق كراوس توصل إلى ما أسماه هدم زمنية الفعل العربى التى قررها النحاة .

[٦] أن البحث النحوى القديم يتسم بالنظرة الجزئية فى فحص البنية النحوية العربية لــتقريرَ فصيلة الزمن فيها ، وليس بانعدام تلك النظرة كلياً . وهذا الرأى ، الذى يخرج على الآراء السابقة ، ينفرد به الدكتور تمام حسان ، حيث يرى أن النحاة لم يغفلوا ملاحظة الصيغ الفعلية ودلالاتها الزمنية داخل السياق ، كمــا نســب إليهم ذلك كثير من الباحثين المعاصرين ، ولكن ملاحظتهم لم تكن شاملة ، بل تابعت جانباً من استعمال الصيغ الفعلية فقط – وقد وجدوا

- كما يفترض الدكتور تمام أن دلالة الصيغ الزمنية داخل الاستعمال تتطابق مع ما قرر لها من دلالات خارج الاستعمال ، فجعلهم هذا يقررون أن صيغة (فعل) تدل على الماضى مطلقاً و (يفعل) على الحاضر والمستقبل مطلقاً و (افعل) على الحاضر والمستقبل مطلقاً .

وكان النحاة كما يرى الدكتور تمام حسان ، فحصوا دلالة الصيغ الفعلية على الزمن فى الجمل الخبرية المؤكدة والمثبتة والجمل الانشائية الاستفهامية المثبتة ، فوجدوا أن تلك الصيغ تعبر عن الزمن ذاته الذى تعبر عنه عندما تكون فى خارجها فـ " غرر بهم - هذا الأمر - فلم يعنوا برصد الفروق الزمنية الدقيقة إلا فى أضيق حدوده " (١٣٦) .

وتشترك اللغات المعروفة فى أنها تضمّ ثلاثة أزمنة صرفية رئيسة هى : الماضى والحاضر والمستقبل ، لكن هذه اللغات تختلف فى طرق التعبير عن الزمن صرفياً ونحوياً من جهة ، وفى عدد ما تتضمّنه من الأزمنة من جهة أخرى . فاللغة العربية واللغات السامية تقسم الفعل تقسيماً زمنياً يضمّ ثلاثة أنواع هى :

١- الماضى ، وهو الذى يسبق زمن التكلّم .

٢- الحاضر (المضارع) وهو الذى يدلّ على الحضور أو الاستقبال .

٣- الأمر ، وهو الذى يدلّ على طلب الفعل حاضراً أو مستقبلاً .

أما اللغات الهندية الأوربية فتقسم الفعل ضمن جداولها التصريفية إلى أكثر من ذلك ؛ إذ تدقّق فى بعض الأزمنة فتشتق منها أشياء جديدة ، كما تركّب أزمنة من اجتماع زمنين فى صيغة واحدة ، مثال ذلك وجود زمن للمستقبل ، كما هو الحال فى الفرنسية (futur) وزمن خاص بالمستقبل القريب (futur proche) ، كذلك وجود أزمنة مركبة ، أمثال (passe compose) و (plus - que - parfait) ، ونحوهما (١٣٧) .

ويلاحظ أنّ معظم المستشرقين الذين درسوا ظاهرة الزمن فى العربية انتهوا بعد نقد بعض المصطلحات كالمضارع والأمر إلى أن العربية وأخواتها

الســاميات تعــبّر عن الزمن تعبيراً محدوداً جداً . والسبب فى ذلك هو أنّ هؤلاء درســوا الزمن بوصفه نتاج الفعل وحده ، ولاسيما إذا كان خارج السياق (١٣٨) ، ولم تتقدم دراساتهم باتجاه تحليل السياق النحوى الذى تأتلف فيه الأفعال والأدوات والمواقــع الإســنادية لتقدّم الزمن النحوى الذى لا يقل غنى ودقة عن الزمن لذى تقدّمه اللغات الأخرى .

ومن هنا ينبغى أن يُميّز بين نوعين من الزمن : أحدهما زمن صرفى تقدّمه جــداول التصريف الفعلى عن طريق اللواصق (المورفيمات) ، وهو زمن يوصف خــارج السياق ، وثانيهما زمن نحوى تقدّمه التراكيب الإسنادية التى تضمّ الأفعال وهى فى السياق النحوى ، والأدوات ، وكلّ مبانى القرائن السياقية ، وهو زمن لا يوصف إلا داخل السياق (١٣٩) .

وبــناء على ما تقدّم نرى أنّ ما قرّره بعض الدارسين الأجانب صحيح من ناحــية الزمن الصرفى ، لكنّه غير صحيح من ناحية الزمن النحوى ، لأنّ العربية تمتلك وسائل أخرى لتوليد الأزمنة والتدقيق فيها ضمن السياق النحوى .

ويــبدو أنّ تناول أولئك الدارسين لقضية الزمن فى العربية كان تناولاً قريباً مــن مــناهج فقهاء اللغة الذين ينطلقون من خصائص لغاتهم أصلاً ، ثم يرون ما يوافقها من خصائص اللغات الأخرى أو يخالفها ، وهم فى كلّ ذلك ميّالون إلى ما فــى لغتهم على أنه نموذج معياريّ تُقاس به سائر الخصائص المدروسة لأىّ لغة من اللغات ، ولا يختلف الأمر لدى بعض الدارسين العرب الذين تلقوا علومهم فى اللغات الأجنبية ، ثمّ راحوا ينشئون مقارنات تفتقر إلى المنهج الدقيق .

إنّ منطلق الدرس اللسانى وصفى لا يتسلح بأفكار مسبقة ، أو نماذج قياسية ، ولذلــك تــتجه دراســات المــنهج التقابلى (contrastive) إلى الإقرار المبدئى بالأنســاق المعرفية للغات المدروسة ، دون أن يكون هناك مجل لفرض أىّ نسق على آخر (١٤٠) .

والمحاولـــة الجـــادة الشاملة فى مجال حقل الزمن الصرفى وعلاقته ببنية العربـــية هى محاولة الدكتور تمام حسان الذى أقر بوجود زمن صرفى إلى جانب وجود زمن نحوى .

وأما سمات الزمن الصرفى ، عنده ، فكالآتى (١٤١) :

[١] الزمن الصرفى وظيفة صيغة الفعل خارج السياق ويعنى ذلك :

أ- أنـــه لا يتضـــمن معنى صيغة الفعل الزمنية فى السياق وعلى عبارته " الزمن الصرفى يبدا بالصيغة الفعلية وينتهى بها " .

ب- أن مداره " الصيغ " ، وليس الأدوات والحروف ، أو ما تحول إليها ، فلا يتضمن ، من ثم ، الظروف أو النواسخ .

[٢] أنه لا تعبر عنه – أى عن الرمز الصرفى – صيغ غير فعلية : كصيغة الاسم والمصدر والصفة : ومن هنا جاءت صفته الثالثة . (١٤٢)

[٣] أن له وظيفة فى تحديد مبانى التقسيم الصرفية ، وبعبارة أخرى فإن :

الاسم : لا يقبل الزمن ، بصيغته ، صرفياً ونحوياً .

الفعل : يقبله صرفياً ونحوياً .

الصفة : تقبله نحوياً فقط .

وكـــأن الدكـــتور تمـــام حسان يقوى من الاستناد إلى عنصر الزمن بكونه عنصر تفريق بين أقسام الكلم فى العربية ، فيعتمده فى تقسيمه السباعى (١٤٣) بعد أن اعتمده النحاة أداة تفريق بين الاسم والفعل فقط .

ورســـم د/ تمام حسان حداً فاصلاً بين زمنى الصرف والنحو ، ونظر إلى الزمن الصرفى ، كما نظر النحاة ، من جهتى الطبيعة والوظيفة ، وقرر أن الزمن الصرفى تعبر عنه الصيغ الفعلية فقط .

وأمـــا فى السياق فتعبر الصيغ نفسها عن زمن آخر : هو الزمن النحوى ، وعلـــى عـــبارة الدكـــتور تمام حسان " يكون الزمن الصرفى قاصراً على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهى بها " (١٤٤) .

ولكـــنه وهـــو يفحص زمن النظام النحوى ، وجد أن هناك عمقاً ما للزمن الصرفى لم ينته بها كما قرر هو،بل امتد معها،وإن لم يكن ذلك الامتداد مطلقاً،كما قرر النحاة،بل إن له عمقاً محدوداً يتناسب ونوع الجمل التى تحوى الصيغ (١٤٥) .

والخلاصة فإن تعيين ملامح الزمن الصرفى فى اللغة العربية والكشف عن سماته كشفاً تاماً يحتاج إلى البحث فى نقطتين :

الأولـــى: فحـــص بنى الصيغ المسماة مجازاً الصيغ الزمنية وهى الصيغ الفعلية والحدثـــية (المصدر ، صيغة فاعل ، صيغة مفعول . إلخ) ، وما تشتمل علـــيه هـــذه البنى من دلالات حديثة والإسناد والزمن والمعنى المعجمى ، وبعـــبارةٍ أخـــرى ينـــبغى الكشف عن إمكانات تلك الصيغ التى يعد الزمن واحـــداً مـــنها ، فليس صحيحاً أن نبحث فى عنصر واحد داخل بنية ما ، غاضـــين الـــنظر عمـــا يجاوره من عناصر ، وعما يمكن أن يكون لتلك العناصـــر من تأثير فى بعضها يجعل من عزل عنصر ما عملاً تجريدياً لا أســـاس له ، وكـــذا عما يمكن أن يكون نشاطاً فى تلك البنية باتجاه عنصر دون آخر ، أو تركيز على عنصر دون غيره .

الثانية: فحص الزمن فى المستوى النحوى : بمراقبة الصيغ فى الاستعمال ثبوتها الدلالـــى الصرفى أو تغيره ، ومن ثم قياس عمق امتداد الزمن الصرفى فى الـــتربة النحوية لتجنب الفصل بين الأشكال والدلالات ، وبعقد مقارنة بين الزمـــن الصـــرفى والزمن النحوى ، ليكون الحكم على طبيعة زمن اللغة العربية بأنه زمن صرفى حكماً يتسم بالشمول والدقة (١٤٦) .

ولابدّ من الإشارة إلى رأى دقيق للمستشرق الألمانى برجشتراسر فى كتابه " الـــتطور النحوى " ؛ إذ وضع هذه القضية فى مكانها الصحيح ، فالعربية – كما

يرى – تمتاز عن اللغات السامية بتخصيص معانى أبنية الأفعال وتنويعها ، وذلك بوساطتين هما : اقترانها بالأدوات ، نحو : (قد فعل) و (قد يفعل) و(سيفعل) و (لن يفعل) . واستعمال فعل (كان) على اختلاف صيغه ، نحو (كان قد فعل) و (كان يفعل) و (سيكون قد فعل) .

ويرى برجشتراسر أيضاً أنّ هذا التنوّع والغنى لا يفوق كلّ اللغات السامية فقــط ، إنمـــا يقرب من غنى الفعل اليونانى والغربى ، بل يزيد عليهما فى بعض الأشياء [١٤٧] .

وواضـــح أنّ ما ذكره برجشتراسر ليس إلا أمثلة محدودة من وسائل كثيرة تستطيع بها العربية التعبير عن الزمن ولاسيما على الصعيد النحوى السياقى . ففى مباحـــث الأدوات الدّالـــة علـــى المعـــانى ومباحث أنواع الجمل والأفعال الناسخة والأفعـــال ذات الوظـــائف الخاصة كالشروع والمقاربة والرجاء ، وأسماء الأفعال ومعظـــم المشـــتقات الاسمية القياسية الكثير من الجوانب المتعلقة بالزمن النحوى الـــذى هو محصّلة للزمن الصرفى الذى تقدّمه صيغ الأفعال ، وللعلاقات والقرائن السياقية التى تقدّمها قواعد التركيب النحوى .

وقـــد انعكست فى المباحث المعاصرة تحليلات النحاة القدامى ونتائجها فى هذا الباب ، ويمكن إيجازها فى ملحظين :

الملحظ الأول: فى تصنيف " كان " :

نشـــير هـــنا إلى تحليل الدكتور عبد الرحمن أيوب الذى يستند إلى نوع من الاستبدال مطابق تماماً للاستبدال الذى أجراه سيبويه [١٤٨] وكأنه يصدر عن منهج النظر اللغوى الحديث . يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب : " يتساءل الكثيرون عما إذا كـــان ثمـــة مبرر لاعتبار المثال : " كان محمد قائماً " يختلف من وجهة النظر التركيبـــية عـــن المـــثال (ضرب محمدٌ علياً) ؟ والدافع لهذا التساؤل أن كلاً من المثاليـــن مركب فعل من وزنه " فَعِل " غير أنه ورد فى المثال الأول (كان) التى

لهـــا كـــل المميزات الشكلية التى للفعل ، وبعدها فى الترتيب تأتى كلمة مرفوعة وفيها كل مميزات الأسماء ، وكلمة منصوبة فيها كل مميزات الأسماء كذلك"(١٤٩).

ويخلـــص إلى أن " دلالة المادة فى كان " قد انعدمت ، وتخصص هذا اللفظ بالـــتالى لدلالـــة الوزن(١٥٠)غير أنه يرى بالرغم من انعدام الدلالة على الحدث فلا تزال "كان "فى الأفعال،حيث إن جميع الصفات الشكلية لا تزال من مميزاته"(١٥١).

وقـــد عـــرض الدكتور ريمون طحّان للمشكلة التصنيفية ذاتها فى (كان) والنواسخ الأخر فوجد أن معظمها يعد أفعالاً ؛لأنه يدخل فى جدول تصريفى(١٥٢).

لكنه رأى أنه من الوجهة النحوية ينبغى أن تصنف بوصفها أدوات (١٥٣) ، وصـــنف صـــاحب (الوجـــيز فى فقه اللغة) كان وأخواتها) فى خانة " أدوات أو مورفـــيمات تدخل الجمل لتدل على معانٍ نحوية " (١٥٤) ، وقد رفض أن تعد أفعالاً مفســـراً ذلـــك بأن الذى حمل النحاة القدامى على عدِّها أفعالاً أنهم رأوها تتصرف كما تتصرف الأفعال (١٥٥) .

وقد رأى أن التصرف لا يعنينا ، الذى يعنينا فقط هو الوظيفة التى يقوم بها اللفـــظ فى العبارة ، وإذا كانت الأفعال الناقصة لا تعبر عن مقولات نحوية ، فهى إذن مورفـــيمات كســـائر المورفـــيمات الأخـــرى (١٥٦) ، وهذه التحليلات أجريت بصورة تامة فى المنهج النحوى القديم .

نخلـــص مـــن هـــذا كلّـــه إلـــى أنّ بعض اللغات تعبِّر عن الزمن بوساطة التصـــريف كالفرنســـية والإنجليزية ، وأنّ بعضها الآخر يُعبِّر عن الزمن بوساطة القرائـــن السياقية النحوية كالعربية ، فعلى الرغم من أنّ النحاة أبقوا على إعراب الأفعـــال كما هى ، وإن تغيّرت الأزمنة الدالة عليها ، فإن هذا الأمر لا يعدو كونه اعـــتداداً بالصـــيغة دون الوظيفة ؛ لأن هؤلاء وقفوا عند معانى الأفعال ودلالاتها الزمنية فى تضاعيف بحوثهم النحوية الخاصة بالأدوات .

وفـــى ضوء التفريق بين الزمن الصرفى والزمن النحوى ، ومع الإفادة من نظرات النحاة القدامى ابتدع الدكتور تمام حسّان جدولاً للزمن النحوى فى العربية

مســتعيناً بالصــيغ الصــرفية الرئيســة وهى (فَعَل) و (يَفْعَل) و (افْعَل) ، وبالأدوات والنواسخ التى تدخل على هذه الصيغ ، وتجدر الإشارة إلى أنّ الدكتور حسّــان قسم جدوله إلى قسمين كبيرين بحسب ما يقسم إليه الكلام من خبر وإنشاء مع كلّ ما يتفرّع منهما من أساليب (١٥٧) .

وقــد صنعت فى هذا الإطار دراستان أولاهما الزمن واللغة للدكتور مالك يوســف المطلــبى أصــدرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥م ، والأخرى بعــنوان " اتجاهــات التحليل الزمنى للدكتور محمد عبد الرحمن نشر دار غريب القاهرة ١٩٩٨م ، واعتمدت فى منهجها على الدراسة الأولى .

وعلــى أية حال فقد كان هناك باحثون عرب ناقشوا ملاحظات المستشرقين فــى زمــن اللغــة العربــية ، مناقشــة منهجية ، متفادين الانطلاق من كون هذه الملاحظات تهماً .

ونذكر هاهنا ما عرض له الدكتور مهدى المخزومى في مؤلَّفة " فى النحو العربى نقد وتوجيه " والدكتور طاهر سليمان حمودة فى مؤلَّفه " ابن القيم الجوزية جهــوده فــى الــدرس اللغوى " فصل الدكتور مهدى المخزومى آراء المستشرق (وليم رايت التى وردت فى مؤلَّفه " قواعد اللغة العربية " .

إن " رايــت " يوجه نقداً إلى النحاة العرب القدامى الذين كما يرى " علقوا أهمــية لا ضرورة لها على فكرة الزمن فى ذاتها وارتباطه بأشكال الفعل ، وذلك بتقســيم الزمن إلى الماضى والحاضر والمستقبل ، ثم خصوا الفعل الماضى بفكرة الزمن الماضى والفعل المضارع بفكرتى الزمن الحاضر والمستقبل [١٥٨] .

ويعلــق الدكــتور المخزومى على ذلك بقوله : " إن رايت ينظر إلى تقسيم ســيبويه [١٥٩] وتقســيم ابــن يعيش [١٦٠] ، ثم يخلص الدكتور المخزومى إلى أن "رايت" على حق فى ملاحظته تلك .

ويرى أن الحق يأتيها من جهتين ، الأولى : أن النحاة لم يعيروا دلالة الفعل علــى الزمن ما ينبغى أن تعار [١٦١] . الثانية : أن الفعل العربى القديم لم يعهد فيه

غـير هاتان الصيغتين البسيطتين صيغة (فعل) وصيغة (يفعل) ، وهذا مظهر من مظاهر الفعل فى مرحلته القديمة [١٦٢] ، ولكن الدكتور المخزومى ياخذ على " رايـت " أنه لم يحاول التفريق بين زمن اللغة العربية كما هو وزمن اللغة العربية كمـا قـرره الـنحاة : " ففاته ما فات القدماء أيضاً من نظر إلى تعبيرات مختلفة طواها إهمال النحاة وخلطهم فيها " [١٦٣] .

أما الدكتور طاهر سليمان حمودة فقد وجد أن " ما قرره فندريس غير دقيق فـيما رمى به العربية واللغات السامية من افتقارها إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة،وعلل ذلك بأن الزمن النحوى وظيفته فى السياق يؤديه الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى"[١٦٤]،وعزا الدكتور حمودة انجرار "فندريس" إلى هذا الوهم إلى قلة عناية النحاة العرب برصد الفروق الزمنية الدقيقة [١٦٥] .

والواضـح أن كلا الباحثين انتهيا إلى أن المستشرقين والمعنيين بالدراسات المقارنـة لـم يفحصوا بنية العربية نحوياً وهم ينقبون عن زمنها ، بل نظروا إلى صـيغ الفعـل العربى فى نظامه الصرفى كما رأى الدكتور حمودة أو فى نظامه الصـرفى [١٦٦] ، وسياقه التاريخى كما رأى الدكتور المخزومى ، أو أنهم درسوا قواعد النحاة وأحكامهم ولم يبحثوا العربية كما هى ، بتأثير تلك القواعد تحت وهم افتقار العربية إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة ، ورأى الباحثان أن الانتقال إلى السياق وملاحظة أوجه الاستعمال اللغوى يرينا أن العربية غنية بالوسائل التي تميز بين الأزمنة المختلفة .

وهكـذا ينـتهى الكثـير مـن الباحثيـن العرب المعاصرين إلى أن أحكام المستشـرقين والـنحاة العرب القدامى تتسم بالنظرة الجزئية ، وكأن المستشرقين والـنحاة العـرب كانوا ينظرون إلى الزمن فى اللغة العربية بعين واحدة هى عين الصـرفى ويغلقـون الأخرى وهى عين النحوى ، وآراء المستشرقين تبين أنهم لم يكونوا بأقل شأناً من هؤلاء الذين ينظرون ، كما ينسبون لأنفسهم ، نظراً شاملاً ، والفرق الرئيس يكمن فى زاوية النظر التى ينظر منها كل فريق [١٦٧] .

ويـبقى – بعد ذلك – لكلّ لغة طرقها الخاصة فى التعبير عن الزمن الذى تتبايـن أقسـامه وتختلف دلالاته تبعاً للطرق التى يُؤدى بها . ومن هنا وجب أن تؤخـذ خصـائص كلّ لغة مدروسة فى هذا المجال وغيره بعين الاعتبار قبل أن يسعى الباحث إلى صور قياسية عامة ؛ إذ لا يصحّ اتّخاذ نموذج مسبق للحكم على الخصائص المتعددة بتعدّد اللغات .

وليست النتائج التى يخلص إليها الباحث إلا جهات اشتراك بين اللغات التى تجمعهـا – رغـم التبايـن والتعدّد – كليّات عامة هى مدار البحث فى اللسانيات العامة(١٦٨) . ناهينا بالمستويات اللغوية المختلفة والنصوص التى يمكن أن تُصنَف إلى هذه المستويات .

[٢] التقسيم وفقاً للتصريف :

ارتبطت مشكلات علم الصرف فى العصر الحديث بالمصطلحات من ناحية ، وبتقسـيم الكلام وحدود الكلمة من ناحيةٍ أخرى . أما الأمر الصرفى الذى عالجه اللغويـون المحدثـون بطريقة تختلف عن الطريقة التقليدية فهو ما يتعلق بأجزاء الكلام (parts of speech) ، فالنحويون العرب يقسمون الكلام إلى ثلاثة أجزاء فقط هى : الاسم والفعل والحرف ، ويحاولون تصنيف جميع مفردات اللغة العربية بموجب هذا التقسيم .

لقـد أخـذ بعـض علماء اللغة المحدثين على اللغويين التقليديين استعمالهم المعنى كأحد المعايير لتحديد ذلك الجزء من أجزاء الكلام الذى تنتمى كلمة ما إليه.

وكـأن هؤلاء هم أنصار المدرسة الوصفية الذين أصروا على إبعاد المعنى مـن أى تحليل لغوى ، ولذلك فقد اعتمدوا فى تعريف أجزاء الكلام وتحديده على الشـكل أو المبنى وموضع الكلمة بالنسبة للكلمات الأخرى فى التركيب اللغوى أو الجملـة الـتامة ، وإن كان بعض اللغويين العرب المعاصرين قد قاموا بمحاولات جـادة للانعتاق من سيطرة التقسيم التقليدي ، ومحاولة دراسة أجزاء الكلام العربى

علـــى أســـاس اللغـــة العربية نفسها وبالاستناد إلى المعايير المستعملة فى عصرنا الحاضر .

ومـــن المحاولات فى هذا المجال ما قام به الدكتور تمام حسان فى كتابه " اللغة العربية – معناها ومبناها " الذى توصل إلى سبعة أجزاء للكلام العربى وهى : الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة ، والظرف والأداى (١٦٩) .

ومـــن خـــلال ذلك انتهى دكتور تمام حسان إلى أنَّ الكلمة العربية يمكن أن تقســم إلـــى سبعة أقسام هى : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظـــرف ، والأداة . ثم راح يبيّن ما ينضوى تحت كل قسم من الأقسام السبعة ، راصداً ما يتّصل بذلك من خصائص وفروق (١٧٠) تعتمد فى أغلبها على خصائص صرفية .

وتقـــف الدراســـة عـــند أبـــواب الكلام أو أقسام الكلمة ، من حيث الصيغ والأشـــكال ، كصيغ الاسم والفعل والصفة ، وصور الضمائر والأدوات والخوالف ونحوهـــا . والكلمـــة إذ تـــرد هـــنا لا يراد بها إلا الشكل وما يدل عليه من معنى صرفى أو نحوى ، هو باب من أبواب المبانى التى يقدّمها النظام الصرفى لقسيمه النظام النحوى الذي يستعملها عناصر أساسية يشيد عليها بناءه (١٧١) .

وقـــد اتخـــذ د/ تمام حسان من تشقيق المعنى أساساً يبنى عليه كتابه ، فعقد لكـــل مستوى من مستويات التحليل فصلاً فى كتابه ، وقد نزّل مبحث أقسام الكلم بمقتضـــى التصور " السياقى للمعنى " الذى اعتمده ضمن المعنى الوظيفى وبصفة أدقّ ضمن المستوى الصرفى .

وبعد أن قدم د/ تمام حسان تصوره للنظام الصرفى وتألّفه فى بعده الرأسى مـــن معـــانى التقســـيم ومبانيه وتألّفه فى بعده الأفقى من معانى التصريف ومبانيه تفرق بين كلّ هذه الكيانات العلاقات الإيجابية والمقابلات أو القيم الخلافية تعرّض إلى القسمة الثلاثية التى خلّفها النحاة العرب (١٧٢) .

وبــدا له أن أفضل طريقة لإقامة تقسيم ناجح لأقسام الكلم يتمثل فى اعتماد اعتــبارى المبنى والمعنى مجتمعين ، بحيث لا ينفك الأخذ بمقياس من المبنى عن الأخذ بمقياس من المعنى، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعيــن ، فيبــنى علــى طائفة من المبانى ومعها جنباً إلى جنب فلا ينفك عنها طائفــة أخرى من المعانى . وبدا له أيضاً أن تقسيم القدامى لم يراع دائماً مراعاة كافية اعتبارى المعنى والمبنى مجتمعين متضامنين على النحو الذى افترضه .

ومــن هــذه الجهة ارتأى أن التقسيم الذى جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم جديد مبنى على استعمال اكثر دقّة لاعتبارى المعــنى والمبــنى (١٧٣) ، وهو إذ يشترط تضامن اعتبارى المعنى والمبنى فإنّه لا يشــترط أن يتمــيّز كلّ قسم من الكلم عمّا عداه بالعدد نفسه من خصائص المبنى والمعــنى ، بل يكفى أن يتميّز ببعض اعتبارات المعنى أو ببعض اعتبارات المبنى ؛ إذ المهم أن لا يكون التفريق ، من حيث المبانى فقط وإن تعددت أو المعانى فقط وإن تعــدّدت ، ثــم ترجم اعتبارى المبنى والمعنى إلى جملة من المقاييس الفرعية الإجرائــية اعــتمدها تقريباً دائماً فى كافة الأقسام لضبط خصائصها ، سواء أكان بالإيجاب عند تحققها فيها أم بالسلب عند غيابها من وحداتها ، وهذه المقاييس هى التالية :

[١] الصورة الإعرابية : ويعــنى بهــا اتصــاف الوحدات اللغوية بالبناء أو بالإعراب بفروعه وأنواعه (١٧٤) .

[٢] الصيغة الخاصة : ويعــنى بهــا تحقق خاصية الاشتقاق أو الجمود وعدد الحروف الأصول والزائد (١٧٥) .

[٣] من حيث قابلية الدخول فى الجدول ، والجداول عنده ثلاثة :

- جدول إلصاق : ويقصــد بــه مــا يلحــق بالكلمة من الصدور والأحشاء والأعجــاز كالحركات الإعرابية ، والجرّ والتنوين والإضافة أو تاء التأنيث

أو المخاطبة أو حروف المضارعة ، ويدرج ضمن الإلصاق السين ، وسوف ، ولام الأمر ، والضمائر المتّصلة كلّ فى بابه .

- جدول تصرف : كتصريف الفعل إلى ماضٍ ، ومضارع ، وأمر ، وتصريف الصفة إلى اسم فاعل ومفعول ، وصفة مشبهة ، أو تفضيل ، أو مبالغة .

- جدول إسناد : ويقصد به إسناد الأفعال إلى الضمائر (١٧٦) .

[٤] الرسم الإملائى :

وقد أدرج ضمنه تارةً تنوين باب الاسم والصفة وأدرج ضمنه تارةً أخرى الضمائر المتصلة لعدم استقلالها فى الخط بشكلٍ خاص بها والتصاقها بالكلمات التى تلتصق بها التصاقاً يجعلها كالجزء منها (١٧٧) .

[٥] من حيث اتصالها باللواصق :

قسم الكلم حسب اتصالها باللواصق أو عدمه ، وقد أنتج هذا التقسيم ما اصطلح عليه باسم الخالفة والذى يضم من بين أسمائه أسماء الأفعال ، فتفترق أقسام الكلم بأنواع اللواصق التى تقبلها وأنواع اللواصق التى تأباها ، وأدرج ضمن اللواصق بالإضافة إلى علامات الإفراد والتثنية والجمع ، والتأنيث والمضارعة أداة التعريف وضمائر الجرّ المتصلة والتنوين والإضافة (١٧٨) .

[٦] من حيث التضام وعدمه :

والمقصود بالتضام هو تطلب إحدى كلمتين للأخرى فى الاستعمال من قبيل تطلب ياء النداء والمنادى وواو القسم والمقسم به والمضاف والمضاف إليه ، والفعل والفاعل أو المفعول به إن قدم ويعدّ المؤلف من التضام أيضاً دخول قد وسوف ولم ولن ولا الناهية على الفعل ودخول النواسخ وحروف الجرّ والعطف والاستثناء على الضمائر ، ويفارق " التضام " المقياس السابق له ، من حيث إن اتصال اللواصق هو ضمّ جزء كلمة إلى بقيّة هذه الكلمة لا الجمع على نحو ما بين كلمتين (١٧٩) .

[٧] من حيث الرتبة :

وهـــى تفريع على مبدأ التضام وخصائصها للرتب المحفوظة مثل ضرورة تقـــدّم الجـــار على المجرور أو تقدّم الموصول على صلته ... إلخ (١٨٠) هذا فيما يتعلق بالمقاييس الشكلية حسب تعبير المؤلف .

أما المقاييس التى تندرج ضمن اعتبار المعنى ، فقد أدرج ضمنها :

١- الدلالة على مسمى وعدمه (١٨١) .

٢- الدلالة على حدث وضده (١٨٢) .

٣- الدلالة على الزمن وضده (١٨٣) .

٤- الدلالـــة علـــى المعـــنى المجملـــى فى الجملة كناية عن أساليب النفى والاستفهام والشرط ... إلخ (١٨٤) .

٥- التعلـــيق : ويقصـــد بـــه العلاقات النحوية كالإسناد (الفاعلية) والنسبة (المفعولية) والنسبة (الإضافة) والتبعية (التوابع) .

لا تمـــثل هذه المقاييس دائماً مقاييس مستقلة بعضها عن بعض ، وقد يتكرر مضمونها أحياناً رغم اختلاف التسمية ، لكن الدكتور تمام حسان استعملها واعتمد تحقـــق بعضها فى بعض الأقسام وعدمه (أى حضورها بالسلب والإيجاب) للتمييز بين سبعة أقسام جديدة رأى أنه يتفادى بها مواطن الضعف فى التقسيم الثلاثى .

ويســـتعمل الدكتور تمام حسان مصطلح " المبانى الصرفية " ليدل به على مصـــطلح المورفيمات Morphemes ، غير أنه يجد أن مصطلح المبانى الصرفية لا يكفـــى للدلالة على المعانى الصرفية الوظيفية فى بيان طبيعة هذه المورفيمات ، فيضـــيف إلـــيه مصطلحاً آخر ويعده من مورفيمات اللغة العربية ، وهو مصطلح "مـــبانى التقســـيم" وهـــى المبانى التى تندرج تحتها الصيغ الصرفية المختلفة التى يصـــيب فـــى قالبها كل قسم من أقسام الكلام ، فكل الصيغ الصرفية التى للأسماء بأنواعها والصفات والأفعال تندرج تحت معانى التقسيم هذه ، ويلحق بها الضمائر

وأســماء الإشارة والموصولات والظروف والخوالف والأدوات ، بالرغم من أنها تخــتلف عن مبانى التقسيم ؛ إذ ليست لها مبان صرفية التقسيم ، إذ ليست لها مبانٍ صرفية أو صيغ تجرى عليها ، أى أننا بعبارةٍ أخرى أمام نوعين من المورفيمات ، أحدهما يعتمد على الجذر والصيغة ، مثل المشتقات وما فى حكمها ، والآخر لا جــذر ولا صــيغة لها ، وهو غير المشتق ، يضاف إلى هذه المورفيمات بنوعيها طائفــة أخــرى من العلاقات تتمثل فى جوانب الارتباط بين المبانى الصرفية وما تــدل علــيه طائفــة أخــرى من القيم الخلافية أو المقابلات التى تتمثل فى وجوه الاختلاف بين هذه المبانى وهذه العلاقات .

وجوانب الارتباط هذه تمثل نوعاً آخر من المورفيمات لا يظهر فى المعنى ، ولكن تدل عليه الصيغ الصرفية أحياناً ، كما تدل عليه أحياناً أخرى المقابلة بين بنــية لغويــة معينة وأخرى ، فمثلاً الفعل " ضَرَبَ " على صيغة " فَعَلَ " ، وهذا المبنى مع المعنى وهو الفعلية والمعنى يعطى معانى التقسيم . أما معانى التصريف فتتمــثل مــن حيث المبنى فى استتار الفاعل ، ومن حيث المعنى فى الإسناد إلى الغائــب . أمــا الضــمير ، فهــو من حيث معانى التقسيم يظهر مبناه فى صورة الضمير نفسه ، ومعناه فى الدلالة على الإضمار ، أما من حيث معانى التصريف ، فصورة الضمير من حيث المبنى ، هو ضمير رفع منفصل ، ومن حيث المعنى تــدل علــى الإفــراد والتذكــير والغيبة ، وبناء على هذه المعايير المختلفة وضع الدكتور تمام جدولاً تمثلت فيه المورفيمات المختلفة للغة العربية ووزعها وفق هذه التقسيمات [١٨٥] .

وبغــض النظر عن بعض المصطلحات التى كانت تحتاج إلى إيضاح أكثر مــثل مــبانى التقســيم وصور الضمير وغير ذلك ، فإن جميع ما ذكره من هذه التقسيمات تندرج تحت مفهوم المورفيم .

فالمورفــيم إمــا أن يكون مورفيماً حراً Free Morpheme مثل : كتاب ، وقلــم ، وأنا ، وهو ... إلخ ، أو مورفيماً مقيداً Bound Morpheme وهو عنصر لغــوى لا يســتعمل منفرداً ، وإنما يستعمل عادةً مع مورفيم حر مثل ألف الاثنين

وواو الجماعـــة وياء المضارعة وتاء التأنيث وغيرها ، أو مورفيماً صفرياً Zero Morpheme وهو مورفيم يدل عدم وجوده على وجود مورفيم محذوف أو مستتر او مقدر مثل الضمائر المستترة والصيغ فى المشتقات والإسناد فى الجملة .

ومهمـــة هذه المورفيمات بأنواعها الثلاثة تنحصر فى ثلاث وظائف أساسية هى :

١- التعريف أو التحديد Identification [١٨٦] .

٢- التصنيف Classification .

٣- التوزيع Distribution .

ومعـــنى هذا أن إضافة مورفيم إلى مورفيم آخر ، أو نزعه منه ، أو مقابلة مورفـــيم بآخـــر ، أو تحديد المورفيم الصفرى يؤدى إلى تصنيف هذه المورفيمات وتحديدها فى اللغة ، أى إننا نستطيع من خلال التحليل المورفولوجى أن نصل إلى ثلاثة عناصر تحدد طبيعة المورفيم فى هذه اللغة ، وهى :

١- بنية المورفيم ، أو صورته الصوتية .

٢- معنى هذه البنية ، سواء أكان وظيفياً أم دلالياً .

٣- وظيفة المورفيم النحوية .

وبـــناءً علـــى هذا نجد أن مبانى التقسيم ومعانى التصريف وغير ذلك من المصـــطلحات التى استعملها الدكتور تمام لا تكاد تخرج عن واحد من المورفيمات السابقة ، كلها أو بعضها مثل ذلك : فى الفعل : ضَرَبَ ، يمكن تحليله مورفولوجياً على النحو التالى :

١- مورفيم حر يتمثل فى الجذر " ض ر ب " .

٢- مورفـــيم صـــفرى يتمـــثل فى الصيغة " فَعَلَ " التى تدل على المعنى والفعلية .

٣- مورفيم صفرى آخر هو الضمير المستتر ، ويدل على الإسناد للغائب.

٤- مورفيم مقيد يتمثل فى حركة الفتح التى تدل على البناء ، وفى الاسم : الكتاب ، يمكن تحليله على النحو التالى :

أ- مورفيم مقيد يتمثل فى الألف واللام التى تدل على التعريف .

ب- كتاب مجردة من التعريف ، مورفيم آخر .

ج- مورفيم صفرى يتمثل فى صيغة فِعَالُ ، التى تدل على الاسمية .

وفى الضمير ، هو :

١- مورفيم حر يدل على الانفصال والتذكير والإفراد والغيبة .

٢- مورفيم صفرى يتمثل فى علاقة البناء .

٣- مورفيم صفرى يتمثل فى حالة الإعراب ، أى الرفع .

وفـــى الحرف " فى " ، وهو مورفيم حر يدل على الظرفية ، وصفرى يدل على البناء ، ومعنى هذا أن استقصاء مورفيمات اللغة العربية وحصرها هو عمل صرفى ونحوى فى آنٍ واحد ، ومن ثم تصبح قضية تحديد أقسام الكلام فى حاجة إلى إعادة النظر ؛ لأنها تقوم أساساً على مفهوم الكلمة من حيث هى عنصر لغوى مستقل وهو ما لم يسلم به الوصفيون .

وهكذا نرى أنّ المورفيم مبنى صرفى له صور متعدّدة ، كما أنّ له وظائف تتجلّى فى بيان العلاقة بين الكلمات ذوات الدلالة المعجمية ، وتحديد أشكال الصيغ ومعانيها الوظيفية ، وتوضيح المقولات الصرفية والنحوية الرئيسة .

وإذا نظرنا فى المبانى الصرفية من جهة ما تؤدّيه من معنى أو تقوم به من وظـــيفة ضمن النظام الصرفى ، وجدنا أنّ بالإمكان أن تُقَسَّم إلى ثلاثة أقسام هى عناصر الدرس الصرفى فى أكثر اللغات الإنسانية المعروفة (١٨٧) .

وقـــد ترتـــب علـــى هـــذا الفهم لطبيعة المورفيم ودوره فى بيان الوظيفة الصــــرفية والـــنحوية للكلمـــة ، إن اخـــتلف مفهوم أقسام الكلام عند علماء اللغة المحدثيـــن عن مفهومها عند القدامى ، ومن ثم اختلفت نظرتهم لوظيفة الكلمة من

الناحية النحوية والصرفية ؛ إذ أصبحت كلمة وظيفة FUNCTION عند علماء اللغة لا تنصـرف فقط إلى الوظيفة النحوية للكلمة فى التركيب ، وإنما تتجاوز ذلك إلى ما يسمى عندهم بالتحليل الوظيفى FUNCTIONAL ANALYSIS للكلام،وهو يتناول كافة مستويات اللغة ، حيث ينظرون إلى العلاقات التركيبية من الفونيمات إلى الجمل ، وقد وضعوا لذلك خطوات أساسية فى التحليل تبين مدى ارتباط العناصر اللغوية بعضها ببعض ، وفى الوقت عينه تحدد وظيفة كل عنصر على نحو يمكن إدراكه مستقلاً ، فالفونيمات تتحول إلى مقاطع ، والمقاطع إلى مورفيمات ، والمورفيمات إلى كلمات ، والكلمات إلى جمل ، وذلك على النحو التالى :

فونيمات ←مقاطع ← مورفيمات ← كلمات ←جمل [١٨٨]

وتظهر وظيفة الكلمات فى اللغة تبعاً لذلك عن طريقين :

١- بيان الوظائف أو العناصر الصرفية (المورفيمات) للكلمة .

٢- بيان الوظائف النحوية ، وهى وثيقة الصلة بالوظائف الصرفية ، كما فى اللغة العربية .

ومع ذلك فإن أقسام الكلام من اسم وفعل وصفة وأداة ، وغير ذلك ، يمكن أن تؤدى بنفسها وظيفة تكوين العلاقات النحوية بعدِّها كلمات ذات صيغ لكل منها وظيفة . ومعنى هذا أن الوظيفة اللغوية للكلمة هى المحصلة من استعمال الكلمات فى جمل ، سواء على المستوى التحليلى ، أم على المستوى التركيبى [١٨٩] .

وبناء على هذه الفكرة يمكن تقسيم وظائف الكلمات ، والتمييز بينها .

إن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدى إلى خدمة العبارة والجملة أو – بعبارة بعضهم – وتؤدى إلى اختلاف المعانى النحوية ، كل دراسة من هذا القبيل هى صرف [١٩٠] .

إن الصرف يعالج المقولات المختلفة للكلمات (أفعال ، أسماء ، صفات ، ضمائر ، ... إلخ) ، ومختلف الأشكال الإعرابية [١٩١] . ولنَفْصِل هذا النوع من الدراسة عن التركيب ، فإننا نرى أن موضوع التركيب هو الوظائف المرتبطة

بـــالوحدات اللسانية ، بينما لا يتناول الصرف إلا أشكال تلك الوحدات ، إلا أن هذا التميـــيز تميـــيز وهمى : ذلك أن مجموعة أشكال اسم ما لا تصبح وحدة استبدالية إعرابـــية إلا بالمقارنـــة مع الوظائف المرتبطة بمختلف الأشكال ، وبالعكس ، فإن هذه الوظائف لا تكون قابلة ؛ لأن تندرج ضمن الصرف إلا إذا ناسب دليل صوتى محـــدد كل وظيفة من تلك الوظائف ، فالصرف الإعرابى المعين ليس جدولاً من الأشكال والتجريدات المنطقية .

فالأشكال والوظائف متعلقة ببعضها البعض ، ومن الصعب ، إن لم نقل من المستحيل الفصلُ بينهما ، ومن وجهة النظر اللسانية ليس للصرف موضوع واقعى ومستقل ، بحيث لا يمكنه أن يشكل مجالاً معرفياً متميزاً عن التركيب .

وعلى هذا فإن الذى يؤخذ على النحاة القدامى أنهم جردوا اللغة ، فى أحيان كثـــيرة من منطقها وأخضعوها لمنطقٍ عقلى مجرد ، ويؤخذ على الباحثين العرب خاصـــةً ، هذه النزعة التجريدية المطلقة فى إقامة الحدود بين اللغوى والعقلى(١٩٢) .

وقـــد اســـتبدلت مصطلحات المورفيم والسمانتيم والمونيم بمصطلح الكلمة وحــــدةً للتحلـــيل ، وعقـــدت بذلـــك الصلة بين علم الصرف وعلم المعجم على يد "فندريس ، وفرانك بالمر ، ومارتينيه " وقد تأثرت دراسات انظمة التحليل العربية بهـــذه القضـــايا والمصطلحات معاً (١٩٣) ، فقد أخذت الدراسات الصرفية والدلالية الحديـــثة تـــبعد مصـــطلح " الكلمة " عن مجال عملها ؛ لصعوبة تحديده ، وكثرة تفسيراته التى جاءت من تاريخه الطويل عبر مجالات المعرفة المتعدّدة .

ومـــن هنا أخذ مصطلحا " الوحدة الدلالية " ، و " الوحدة الصرفية " يحلاّن تدريجياً محلّ مصطلح الكلمة ولاسيّما فى الدراسات اللسانية الحديثة .

ويـــبدو أنّ بدايـــة التفريق بين الوحدة الدلالية والوحدة الصرفية كان حين قُسِّمت الكلمات نفسها إلى قسمين ، فقد ذكر بالمر (Palmer) أنّ النحوى الإنجليزي " هنرى سويت " وضع تمييزاً بين الكلمات التامة(Full Words) ،والكلمات الشكلية

(Form Words) ، ومن أمثلة الكلمات التامة عنده – كما يروى بالمر – : شجرة ، يغنى ، أزرق ، برفق ... ومن أمثلة الكلمات الشكلية : أو ، هى ، إلى ، .. إلخ .

ويبدو كما يقول أنّ للكلمات التامة فقط نوعاً من المعنى الذى نتوقّع أن نجده فـــى المعجـــم ، أما الكلمات الشكلية ، فتعود إلى القواعد ، فمعناها قواعدى فقط ، ومـــثل هـــذا المعنى لا يمكن وصفه بمفرده ، بل ضمن علاقته بالكلمات الأخرى واحياناً بكلّ الجملة (١٩٤) .

لقد حاول كثير من اللغويين أن يقدموا تعريفات عامة للكلمة تنطبق على كل اللغات، ولكن يبدو أن محاولاتهم قد فشلت فى وضع تعريف يمكن تطبيقه على كل لغـــة مـــن لغـــات العالم دون أن يصادف هذا التعريف صعوبات جوهرية تتعلق بالتطبـــيق ، ولذا ذهب كثير من اللغويين إلى نفى إمكان مثل هذا التعريف ، يقول فندريس:"تنوع الإجراءات التصريفية يجعل تعريف الكلمةيتنوع حسب اللغات"(١٩٥) ، ويقـــول مارتينـــيه " إنه من غير المجدى أن نحاول تحديد مفهوم الكلمة تحديداً محكمـــاً فـــى علم اللغة العام ، وربما أمكن أن نفعل ذلك فى نطاق لغةٍ ما ، ولكن حتى فى هذه الحالة فإن تطبيق معايير دقيقة ، غالباً ما يقود إلى تحليلات لا تتوافق مع الاستعمال الشائع للمصطلح (١٩٦) .

وإذا ما نظرنا إلى طبيعة اللغة العربية فسنجد صحة هذه المزاعم ؛ إذ نجد فيها بعض الاعتبارات المتعلقة بأبنيتها الخاصة ، تلك التى تفرض علينا البحث عن تعريف للكلمة وتحديد لأقسامها ، خاص بالعربية يأخذ فى اعتباره التمييز بدقة بين نوعيـــن من الوحدات : الكلمات من جهة والمصرفات من جهة أخرى ، ومن هذه الاعتـــبارات نظامها التصريفى ونظامها الإعرابى ، خصوصاً أن الاختلاف الكبير فـــى تحديـــد مفهوم الكلمة يرجع إلى اختلاف المدارس التى ينتمى إليها اللغويون الذين تناولا الكلمة بالتعريف والتحديد ، وتباين طرائفهم فى التحليل ؟

[٣]خاتمة ونتائج:

إذا كانـــت اللغـــة – أيـــاً كانت – مجموعة من النظم الصوتية والصرفية والـــنحوية والدلالـــية ، وإذا كان كل نظام من هذه النظم يستفيد من معطيات نظام آخـــر ، ويســـتعين بـــه ، فـــإن لكل واحد من هذه النظم أسسه التى يقوم عليها ، وعناصره التى يتكون منها ، وأطره التى تحده عن غيره .

فكل نظام لغوى ينبنى أساساً على مجموعة من القيم الخلافية التى بدونها لا يكون اللبس مأموناً ولا الكلام مفهوماً .

وكـــل نظـــام من هذه النظم ياخذ فى الثبات والاستقرار ، والنظام الصرفى والـــنحوى ثابـــتان أيضاً ، فالصيغة جزء من التحليل الصرفى ، وهى بعدِّها مبنى صرفياً لابد من النظر إليها على أنها تلخيص شكلى لجمهرة من العلاقات لا حصر لها ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى .

وهكـــذا عَـــبرت معظم اللغات القديمة والحديثة عمّا تشير إليه المورفيمات كالصيغ والمقولات الصرفية والنحوية كالاسمية والظرفية والحرفية ونحوها ، كما حفلـــت بـــالجداول التصريفية التى حدّدت أزمنة الأفعال ، غير أنّ هذا النحو من الدرس الصرفى لم يكن مستقلاً بذاته ؛ لأنه كان يُتناول ضمن القواعد النحوية .

ومن خلال هذا البحث أمكننا التوصل إلى النتائج التالية :

١-عرضـــت الدراسات الحديثة لقضايا علم الصرف ومسائله ضمن أنظمة التحليل اللغوى .

٢-أكـــد الباحثون المعاصرون ارتباط المستوى الصرفى بمستوى التحليل النحوى واستعمل لها مصطلح التداخل .

٣-صـــحح الباحثون اللغويون المعاصرون فكرة ترتيب مستويات التحليل عند قدامى النحاة خصوصاً مستوى التحليل الصرفى والنحوى .

٤-حظيــت المصـــطلحات بعناية الدارسين المعاصرين ، سواء أكان ذلك بالتنبيه على خطأ القدامى ، أو محاولة التصحيح .

٥-فـــى معايـــير التحليل الصرفى إذا عددنا المبنى أو الصيغة مورفيماً ، فمعنى ذلك أن مسألة تنوع الفعل بين مبنى الماضى والمضارع والأمر يعـــد مورفيمات مختلفة ومتنوعة ، أو بالأحرى يصبح الزمن مورفيماً كالمورفـــيم الناشـــيء عـــن استتار الضمير فى الفعل ، وإذا عُدّ الزمن مورفـــيماً فيترتـــب علـــى ذلك دخول أقسام الكلام فى بعضها ، بحيث تصنف أسماء الأفعال ضمن الأفعال .

٦-لم يكن موقف الدارسين المعاصرين من المورفيم وحدة للتحليل واضحاً أو فاصلاً فى قضية اختصار حكاية الجمل فى وزن الرباعى المجرد ، بحيـــث لم تعدّ الصيغة مورفيماً ، كما لم يعدّ كل حرف دالاً على كلمة مورفيماً ،كما لم تعد (سبحلةً) مورفيماً .

٧-قـــام تقســـيم التحليل اللغوى إلى مستويات على أساس موقف أصحاب التقســـيم مـــن اللغـــة وما تتضمنه من جوانب ، كما أنه قام على أساس موقف كل فريق من الجانب الصوتى أو المادى فى اللغة .

٨-تناولـــت الدراســـة الشـــكلية والتركيبـــية اللغة ، من حيث هى نظام أو مجموعـــة مـــن الأنظمـــة ، لكل نظام منها وحدات وقواعد وعلاقات ، ويطلـــق علـــى وحـــدات الـــنظام الصـــرفى المصطلح Morphemes مورفيمات أو وحدات صرفية .

٩-الاعـــتماد على المبنى فى تحديد المورفيم لا يعد ضابطاً فى تحديده أو تعـــريفه ، أو إيضاح مفهومه ، كما يتضح فى وظيفة الألف فى كلٍ من كاتب وكتاب .

١٠- لـــم تشـــغل الدارســـين المعاصرين مسائل النظام ووضع ضوابطه وقوانيـــنه وطـــرق تحليله لذلك ثاروا عليها وانتقدوها ؛ إذ مال اتجاههم

إلـــى البســـاطة والتخفف ، وإن كان بعض المغاربة اليوم يسرفون فى اتباع المنهج الرياضى الذى يخدم الغرب أكثر مما يقدم لنا .

١١- عـــدّ الدارســـون المعاصرون حصر المورفيمات ، من حيث البنية والوظيفة وبيان أنواعها ، والخطوة الأولى فى تحليل النظام الصرفى أو المورفولوجى فى أى لغة .

١٢- إن جـــزءاً من تصنيف المورفيمات وتحديدها ، من حيث الوظائف والـــتوزيع هو بيان الوظائف النحوية أيضاً لبعض المورفيمات وهو ما يؤدى بنا إلى الجانب النحوى أو الوظيفة النحوية للمورفيمات بالإضافة إلى وظائفها الصرفية .

١٣- يخـــتلف النظام الصرفى أو المورفولوجى لأية لغة من لغة إلى لغة أخرى ، من حيث البناء والتحديد والوظيفة والقيم التوزيعية .

١٤- إن مشـــكلة المورفـــيم والاخـــتلاف حوله هى نفسها مشكلة التحليل الصـــرفى العربى ، أى مشكلة الاعتماد على المبنى فى تصنيف الصيغ أو المورفيمات .

١٥- اســـتثمرت الأســـلوبية التعبـــيرية معطيات النظام الصرفى العربى وأدوات تحليله فى التطبيق على النصوص العربية فى مستوياتها اللغوية المختلفة .

١٦- كانـــت الصـــيغ العربـــية والمواد اللغوية واشتقاقاتها ميداناً للتحليل الدلالـــى وتحقـــيق الفـــروق الدلالـــية بين الاستعمالات المختلفة ورسم الملامح الأسلوبية المميزة للنصوص .

١٧- قســـم الدارســـون المعاصرون الزوائد التى تلحق بالأسماء والأفعال العربية إلى مورفيمات ، وهى تلتبس فى مفهومها باللواصق أو اللواحق وهـــى زوائـــد مبـــنوية ؛ إذ لم يكن لهذه الزوائد أو المورفيمات وظيفة بمفـــردها ، بل تحتاج إلى عنصر آخر لأداء هذه الوظيفة ، فيؤدى هذا

إلـــى فقـــدان فـــائدة المورفـــيم ، ولذا وجب البحث عن نظام مميز فى التصـــريف ؛ لأن التصـــريف يقـــوم علـــى تغيير إما فى الحروف أو الحركات ولابد أن يكون لهذا التغيير فائدة ، أى تأثير فى معنى الصيغة الجديـــدة الـــتى طرأ عليها التغيير ، وظاهرة كالاشتقاق تقوم على هذا التغيير لفائدةٍ فى الكلام .

١٨- عـــدّ الدارســـون المعاصـــرون مصطلح المورفيم واحداً من ملامح الـــنظام الجديـــد لتقعيد القواعد ، ووسيلة لتصنيف الأنواع النحوية التى ربما تشمل جميع اللغات .

١٩- الشـــكل الصـــوتى للمورفيم غير حاسم فى معرفة المورفيم ؛ إذ لا يـــتوقف عليه التفريق بين مورفيم وآخر ، ووسيلة التغلب على ذلك هو السياق فهو خير ما يزودنا بمعلومات عن مورفيم ما .

٢٠- المورفيم أصغر وحدة ذات معنى تربط بين الأفكار التى يتكون منها المعنى العام للجملة .

٢١- يعـــد المورفيم وحدة قياس عامة ليست لها حدود مادية أو خصائص فيزيقية .

٢٢- يحـــتاج كل مورفيم إلى وضع لفظ مضاف إليه يحدد وظيفته كما فى حالة التاء التى تقوم بعدد من الوظائف .

٢٣- لم يخلُ المنهج الصرفى العربى فى نظام تحليله من هنات خصوصاً فـــى ظاهرة الإعلال ، حيث بعد النظام العربى عن الواقع والاستعمال وأسرف فى التبعيج استناداً إلى فكرة الميزان الصرفى ، فجعلوا التبعيج أصلاً والاستعمال انحرافاً .

٢٤- وبالـــنظر إلى أمكان انقسام الكلمات إلى وحدات صرفية : اشتقاقية كـــياء النســـب ، أو تصريفية كياء الغيبة وتاء الخطاب ، مثلاً : تنقسم اللغات إلى الأقسام الثلاثة التالية :

أ- اللغات التحليلية ، وتسمى أحياناً اللغات العازلة .

ب- اللغات اللصقية .

ج- لغات الدمج .

٢٥- لم يَعُنْ استعمال المورفيم وحدةً للتحليل الصرفى للفصل بين مستويي التحليل الصرفى والنحوى ؛ إذ جعل الدرس العربى التصريف ينحصر فى الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، بينما استعمل المورفيم للدلالة على الأدوات والظروف .

٢٦- يلاحــظ علــى تقسيم (سيبويه) أنه ينطلق من الكلى - النحو - إلى الجــزئى - الصوت - فى حين يُلاحظ على التقسيمات المعاصرة ميلها إلى دراسة اللغة من الجزئى إلى الكلى .

٢٧- ارتبطــت مشكلات علم الصرف فى العصر الحديث بالمصطلحات من ناحية ، وبتقسيم الكلام وحدود الكلمة من ناحيةٍ أخرى .

٢٨- بعض التعريفات عدَّت المورفيم هو المبنى ، ويبدو أن هذا من تأثير الاتجاه السلوكى الذي يستبعد المعنى من التحليل .

٢٩- إن دراسة الصلات المفترضة بين هيئة الكلمة فى أصلها المفترض ، وهيئــتها فــى الحالة التى آلت إليها ، وإبراز التغيرات الطارئة على الكلمة ، ومحاولة الوصول إلى قوانين عامة تفسر هذه التغيرات تقتضى الاعتماد على نوعين من الوزن : الوزن الأصلى ، والوزن الطارئ .

٣٠- أدت فكــرة المــيزان الصــرفى بعلمــاء العربية إلى وضع أبواب وتوظيف مكونات اللغة لتشكيل إطارها كأبواب الإعلال والإبدال والقلب المكانى وكذا علاقة الزوائد بالمعانى .

٣١- عــرف العــرب ما يقابل (المورفيم) ، ودرسوه من خلال التركيب البنيوى للكلام ، و(المورفيم) أحد عناصره .

٣٢- المورفــيم وحدة لقياس المعنى ، لكنها تشترك فى مستوى الأصوات والصرف والنحو ، ولذا للمورفيم علاقة بالمعانى ، ولكن ليس له علاقة

بـــالمعجم ؛ لأن الوحـــدات فـــى المعجم لها معنى على اختلاف هيئاتها وصيغها ومكوناتها وعمل المعجم هو تحديد ذلك المعنى .

٣٣- وإذا كـــان الصرف يهتم بالأصوات ، فإنه لا يهتم بذلك إلا إذا كان الصوت حاملاً لفكرة .

٣٤- يبدو التركيب والصرف متلازمان ، ولا يستغنى أحدهما عن الآخر ، بل إن الصرف لا يمكن أن يشمل علماً ذا موضوع واقعى ومستقل .

٣٥- قـــد اعـــتمد علماء الصرف على فكرة الميزان الصرفى فى تحليل المـــادة اللغويـــة من ناحية ، ووضع الضوابط الصرفية لهذه المادة من ناحية ثانية ، وتصنيف الأبواب من ناحية ثالثة .

٣٦- اتخذت بعض البحوث الصرفية معايير وحدات خاصة تصلح لدراسة إحـــدى ظواهـــر مســـتوى التحليل الصرفى كظاهرة الجنس فى فصيلة الأســـماء ، حيـــث اســـتعملت لهـــا وحدة المميز الصرفى استغناءً عن المورفيم والعلامة المألوفة فى الدرس الصرفى .

٣٧- قلـــت عـــناية النحاة العرب برصد الفروق الزمنية الدقيقة ، كما لم يفحص المستشرقون والمعنيون بنية العربية نحوياً ، وهم ينقبون زمنها ، بـــل نظـــروا إلـــى صـــيغ الفعل العربى فى نظامه الصرفى وسياقه التاريخى .

٣٨- درس المستشـــرقون والمعنـــيون بالدراســـات المقارنة قواعد النحاة وأحكـــامهم ، ولم يبحثوا العربية كما هى بتأثير تلك القواعد تحت وهم افتقار العربية إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة .

٣٩- الانـــتقال إلـــى الســـياق وملاحظة أوجه الاستعمال اللغوى يرينا أن العربية غنية بالوسائل التى تميز بين الأزمنة المختلفة .

٤٠- جرد النحاة القدامى اللغة فى أحيان كثيرة ، من منطقها وأخضعوها لمـــنطق عقلـــى مجرد ، كما وُسِم الباحثون العرب خاصةً بهذه النزعة التجريدية المطلقة فى إقامة الحدود بين اللغوى والعقلى .

٤١- شاعت فى العالم العربى مجموعة من المصطلحات بعضها نُقِل عن الإنجلـيزية وبعضــها الآخــر عن الفرنسية ، كما استعمل مصطلحان للظاهرة الواحدة مثل accent , stress للنبر ويرجع ذلك إلى الدارسين العــرب ، حيــث اهــتم المصــريون والعراقيون بالنقل والترجمة عن الإنجلـيزية ، كما اهتم السوريون واللبنانيون وباحثو دول شمال إفريقيا بالــنقل والــترجمة عــن الفرنسية ، بالرغم من أن كتاب دى سوسير "دروس فى علم اللغة " ترجم عن اللغتين الإنجليزية والفرنسية " .

٤٢- كــان من نتائج نظام التحليل الصرفى واستعمال وحداته الجديدة أن عُدّ الزمن والبحث فيه أحد تطبيقات هذا المستوى .

٤٣- أصبح ربط مكونات اللغة العربية خصوصاً الأبنية الصرفية بوسائل التقنــية الحديثة (الحاسوب) أحد الاتجاهات المعاصرة فى دراسة نظام التحليل الصرفى .

٤٤- لــم تحــظ ظاهرة الزمن بتخصيص مباحث معينة لها فى الدراسات العربــية التقلــيدية اللهم إلا فى ثنايا إحدى خصائص الفعل ، أو تقسيم أقسام الأفعال وفقاً للزمن ، وبظهور مصطلح المورفيم اتجهت البحوث الحديــثة إلــى جعل الزمن مبحثاً مستقلاً يجمع بين خصائص مستويي التحلــيل الصرفى والنحوى معاً ، مما أدى بظاهرة التحليل الزمنى إلى أن تعد إحدى تطبيقات هذا النظام .

٤٥- اســتبدلت مصطلحات المورفيم والسيمانتيم والمونيم بمصطلح الكلمة وحدةً للتحليل ، وعقدت بذلك الصلة بين علم الصرف وعلم المعجم على يد " فندريس ، وفرانك بالمر ، ومارتينيه " ، وقد تأثرت دراسات أنظمة التحليل العربية بهذه القضايا والمصطلحات معاً .

٤٦- لــيس للصرف موضوع واقعى ومستقل ، بحيث لا يمكنه أن يشكل مجالاً معرفياً متميزاً عن التركيب .

المصادر والمراجع

١- Nida , E,A: Morphology . The university of Michigan press . ٢ Nd Edition ١٩٦٢, U.S.A, P.١ .

٢- Rbins, R.H, General Linguistics : An Introductory Survery . ٢nd Edn. Longman. London (١ st edu ١٩٦٤) ١٩٧٨ , P. ١٨١ .

٣- Crame, L.B., yeager, E., whitman, R.L: An Introduction to Linguistics . Little Brown & company . Canda ١٩٨١ , P.٩٦ .

٤- د. كمـــال بشـــر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ص ٨٣ ، ٨٤ ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٧١م .

٥- Ducrot, oswald (١٩٧٩) : Significative units , Ency clopedic Dictionary of the Sciences of language PP. ١٩٩ – ٢٠٣ .

٦- Ducrot, oswald (١٩٧٩) " Nonsignificative units ", Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, PP. ١٦٩ –١٧٦.

٧- Kramsky, Jiri (١٩٦٩) the word as a linguistic unit, the Hague Mouton , P.١٦ .

٨- د/ كمـــال بشـــر : اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ص ٦٥ ، ٦٦ ، دار غريب ، القاهرة ، ١٩٩٩م .

٩- د/ كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ٩٧ .

١٠-السابق نفسه ص ٨٥ .

١١-السابق نفسه ص ٩٧ .

١٢- د/ كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، ص ٨٥ ، ٩٩ .

١٣- السابق نفسه : ص ١٠٢ .

١٤- السابق نفسه : ص ١٠٥ .

١٥- السابق نفسه : ص ١٠٧ وما بعدها .

١٦- السابق نفسه : ص ١٠٩ - ١١٠ .

١٧- السابق نفسه : ص ١٠٨ .

١٨- السابق نفسه : ص ١١٢ .

١٩-د/ حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٥م .

٢٠- د/ عصام نور الدين : المصطلح الصرفى ، مميزات التذكير والتأنيث ص ٧١ ، الألسنية ٨-٩ ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م .

٢١- د/ كمال بشر : اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ص ١٥٧ .

٢٢- د/ كمال بشر : دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ٩٦ .

٢٣- د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٣ ، مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٣م .

٢٤- السابق : ص ٣٦ ، ٨٢ .

٢٥- السابق : ص ٨٢ وما بعدها .

٢٦- السابق : ص ٨٦ وما بعدها .

٢٧- السابق : ص ١٥٦ وما بعدها .

٢٨- السابق : ص ١٦٠ وما بعدها .

٢٩-د/ كمال بشر تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٦٣ وما بعدها .

٣٠-السابق نفسه : ص ٦٦ وما بعدها .

٣١-السابق نفسه : ص ٨٢ .

٣٢-السابق نفسه : ص ٨٢ - ٨٣ .

٣٣-السابق نفسه : ص ٨٢ وما بعدها .

٣٤-د/ توفـيق محمد شاهين : علم اللغة العام ص ١١٤ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٨٠م .

٣٥-محمد محمد يونس على : وصف اللغة العربية دلالياً فى ضوء مفهوم الدلالة المركزية " دراسة حول المعنى وظلال المعنى ص ٢٤٨ ، منشورات جامعة الفاتح ، ١٩٩٣م .

٣٦-د/ ب . جـون ديكنسـون : العلـم والمشتغلون بالبحث العلمى فى المجتمع الحديث ، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١١٢ ، ١٩٨٧م ، ص ٦١ .

٣٧-د/ ريمـون طحّان : فنون التقعيد وعلوم الألسنية ص ١١-١٢ ، دار الكتاب اللبنانى ، الألسنية ٤-٥ ، ط١ ، بيروت ، لبنان .

٣٨-د/ عـبد الصـبور شاهين : المنهج الصوتى للبنية العربية : رؤية جديدة فى الصرف العربى ص ٢٣ ،بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

٣٩-السابق نفسه : ص ٢٣ .

٤٠-السابق نفسه : والصفحة نفسها .

٤١-السابق نفسه : ص ٢٥ .

٤٢-هـنرى فلـيش : العربية الفصحى ، نحو بناء لغوى جديد ، تعريب وتحقيق د/ عبد الصبور شاهين ص ٥٩ ، ٢٢٠ ، بيروت ، دار المشرق ١٩٨٣م .

٤٣-د، عصام نور الدين : المصطلح الصرفى مميزات التذكير والتأنيث ص ٧١ ، دار الكتاب العالمى ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

٤٤-د/ محمـد عبد الوهاب شحاته : أنواع المورفيم فى العربية ص ٢٦٢ ، مجلة علوم اللغة ، المجلد الأول ، العدد الثانى ١٩٩٨م ، دار غريب ، القاهرة .

٤٥-د/ سـميح أبـو مغلى : فى فقه اللغة وقضايا العربية ص ٧٨ ، دار جدلاوى للنشر والتوزيع عمان -الأردن ، ط١ ، ١٩٨٧م .

٤٦- Hartmann, R.R.K and Stork, F.C : Dictionary of Language and Linguistics P.٦٢, London, ١٩٧٢ .

٤٧- Zgusta, Ladislav, Manual of Lexicography, Monton , the hague, Paris, ١٩٧١, P.١٢٨.

٤٨- د/ محمود السعران : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربى ص ٢٣٥ ، مصر ، دار المعارف ١٩٦٢م .

٤٩-السابق نفسه : ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

٥٠-د/ تمـام حسـان : مـناهج البحث فى اللغة ص ٢٠٦ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط ١٩٨٦م .

٥١-مصـطفى حـركات : اللسانيات العامة وقضايا العربية ص ١٢-١٣ ، الدار الثقافية ، القاهرة ، ط١ ١٩٩٨م .

٥٢-د/ كمال بشر : اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ص ١٦٧ .

٥٣- Frank Palmer, Grammer, P.١١٢ Penguin books ١٩٧٦ .

٥٤-د/ محمـد فتيح : فى الفكر اللغوى ص ١٢٢، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٩م .

٥٥- فندريس : اللغة ، تعريب عبد الحميد الدواخلى ، محمد القصاص ، مصر : مكتـبة الأنجلـو المصرية (١٩٥٠) ، ص ١٠٥ ، د/ محمود السعران : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربى ، ص ٢٣٤ .

٥٦- علم اللغة : د/ السعران ص ٢٣٤ ، واللغة : لفندريس ، ص ١٠٤-١٠٥ .

٥٧-اللغة لفندريس : ص ١٠٥ ، وعلم اللغة : د/ السعران ، ص ٢٣٤ .

٥٨-علم اللغة : د/ السعران : ص ٢٣٤ ، هامش رقم (٢) .

٥٩- د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٨٢ وما بعدها .

٦٠-اللغة لفندريس : ص ١٠٥ -١٠٦ .

٦١-السابق نفسه : ص ١٠٦ .

٦٢-د/ محمود السعران : علم اللغة ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

٦٣- السابق نفسه : ص ٢٣٨ .

٦٤- السابق نفسه : ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

٦٥- السابق نفسه : ص ٢٣٩ .

٦٦- فندريس : اللغة ص ١٠٧ -١٠٨ ، ود/ السعران : علم اللغة ص ٢٤١ .

٦٧- فندريس : اللغة ، ص ١٠٧ -١٠٨ ، د/ السعران : علم اللغة ص ٢٣٧ .

٦٨- فندريس : اللغة ، ص ١٠٨ ، د/ السعران : علم اللغة ، ص ٢٤١ .

٦٩-د/ السعران : علم اللغة ، ص ٢٤٢ .

٧٠-السابق نفسه : ص ٢٤٣ .

٧١-فندريس : اللغة ، ص ١٠٨ .

٧٢-انظر علم اللغة : ٢٣٦ - ٢٣٧ ، مناهج البحث فى اللغة ، ص ٢٠٤ -٢٠٧ ، مدخل إلى علم اللغة ٥٦-٥٩ ، دار قباء ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

٧٣-د/ نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية ، ص ٢٧٧ ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨م .

٧٤-السابق نفسه : الصفحة نفسها .

٧٥-د/ ريمون طحّان : الألسنية العربية ١٢٩/١ ، هامش رقم (١) .

٧٦-هنرى فليش : العربية الفصحى ، نحو بناء لغوى جديد ، ص ٥١-٥٣ .

٧٧-د/ ريمون طحّان : فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص ٢٢٣ .

٧٨-د/ ريمون طحان : الألسنية العربية ، ١٤/١ -١٥ .

٧٩-فندريس : اللغة ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ١٦٢ .

٨٠- محمد محمد يونس على : وصف اللغة العربية دلالياً ص ٢٤٧ .

٨١-د/ محمــد حسن عبد العزيز : مدخل إلى علم اللغة ، ص ٣٢٥ ، دار الفكر العربى ، ص ١٩٩٨م .

٨٢-د/ عصام نور الدين : المصطلح الصَرفى ص ٧٢ .

٨٣-د: كمال بشر : دراسات فى علم اللغة (القسم الأول) ص ٣٠ .

٨٤-فندريس : اللغة ، ص ١٠٥ .

٨٥-د/ تمام حسان : مناهج البحث ، ص ١٧٢ .

٨٦-فندريس :اللغة ، ص ١٠٥ .

٨٧- د/ عبده الراجحى:فقه اللغة فى الكتب العربية ، ص ٢٠ ، بيروت، ١٩٧٢م.

٨٨- مصطفى حركات : اللسانيات العامة وقضايا العربية ص ٤١ .

٨٩- د/ سميح أبو مغلى : فى فقه اللغة وقضايا العربية ص ١٠٣ .

٩٠- فندريس : اللغة ، ص ٢٥ ، د/ السعران : علم اللغة ، ص ٢٣٤ .

٩١-د/ السعران : علم اللغة ، ص ٢٣٧ .

٩٢-السابق نفسه : ص ٢٥٣ .

٩٣-د/ محمد فتيح : فى الفكر اللغوى ، ص ٧٥ .

٩٤- Halliday , Mc/nosh and strevents , the linguistics Sciences and Language teaching P.P. ١٧ , ١٨ , ELBS edition, London ١٩٧٥.

٩٥-مصطفى حركات : اللسانيات العامة وقضايا العربية ، ص ٤٢ .

٩٦-د/ تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ، ص ٢٠٤ .

٩٧-السابق نفسه : والصفحة نفسها .

٩٨-السابق نفسه : ص ٢٠٥ .

٩٩- Bloomfield Leonard, Language ٢٤,٤٧, London, ١٩٥٠.

١٠٠-د/ نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ٨٢ .

١٠١-فندريس : اللغة ، ص ١٠٥ .

١٠٢-د/ توفيق محمد شاهين : علم اللغة العام ، ص ١١٥ .

١٠٣-د/ تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ، ص ٢٦٢ -٢٦٥ .

١٠٤-د/ أحمـــد محمد قدّور : مبادئ اللسانيات ، ص ١٤٧ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٩م .

١٠٥-د/ محمد عبد الوهاب شحاته : أنواع المورفيم فى العربية ، ص ٢٠٧ .

١٠٦-د/ كمال محمد بشر : دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ص ٣١ .

١٠٧-د/ على أبو المكارم : المدخل إلى دراسة النحو العربى ، ص ٥٨ ، المكتبة النحوية ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٠ .

١٠٨-د/ ريمون طحان : فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص ٢١٣ -٢٢٥ .

١٠٩-د/ محمود السعران : مقدمة للقارئ العربى ، ص ٢٤٥ وما يليها .

١١٠- Frobins, R,H : General Linguistic : In introductory Survey, Second edition, Longman, ١٩٧١, P. ١٩٣ .

١١١-انظر السابق : ص ٩٧ - ١٩٦ .

١١٢- Chao, yean Ren , Language and Symbolic Systems, Cambridge University press, ١٩٦٨, P. ٣٤٢ - ٣٤٤ .

١١٣-د/ محمد فتيح : فى الفكر اللغوى ، ص ١٢٥ .

١١٤-د/ على أبو المكارم : المدخل إلى دراسة النحو العربى ، ص ٦٠ .

١١٥-د/ كمال محمد بشر : دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ص ٨٤ .

١١٦-د/ حلمى خليل : مقدمة لدراسة علم اللغة ، ص ١٠٣ .

١١٧-د/ كمال بشر : دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ٢٥ .

١١٨-د/ حلمــى خلــيل : العربية وعلم اللغة البنيوى ، دراسة فى الفكر اللغوى العربى الحديث ، ص ١٩٤ .

١١٩- Koskenniemi, K, Two level Morphology : A General computational Model for word from Recognition and production . Doctoral Dissertation, university of Helisinky , ١٩٨٣.

١٢٠- Kay, M: Nonconcatenative finite state Morphology . Presented at the workshop on Arabic Morphology, Stanford Univerity, ١٩٨٧ .

١٢١-د/ نبيل على : اللغة العربية والحاسوب ، ص ٢٦٥ ، عالم الفكر الألسنية ، المجلد العشرون ، ١٩٨٩م .

١٢٢-د/ محمــد الحناش : البنيوية (فىاللسانيات) الحلقة الأولى ، ص ٧ ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط١ ، ١٩٨٠م .

١٢٣-يحيى أحمد : الاتجاه الوظيفى ودوره فى تحليل اللغة، ص ٨٨ ، عالم الفكر ، الألسنية ، المجلد العشرو ن ، ١٩٨٩م .

١٢٤-فندريس : اللغة ، ص ١٥ .

١٢٥-د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها : ص ٢٤٠ .

١٢٦-مــالك يوسف المطلبى : الزمن واللغة ، ص ٨٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦م .

١٢٧-د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٤٠ وما يليها .

١٢٨-د/ أحمد محمد قدور : مبادئ اللسانيات ، ص ٢٠٣ .

١٢٩-د/ ريمون طحان : الألسنية العربية ، ١٤٨/٣ .

١٣٠-د/ مهدى المخزومى : فى النحو العربى نقد وتوجيه ، ص ١١١ ، منشورات المكتبة العصرية ، ط١ ، بيروت ١٩٦٤م .

١٣١- السابق نفسه : ص ١٤٧ .

١٣٢- السابق نفسه : ص ١٤٦ ، د، طاهر سليمان حمودة : ابن قيم الجوزية ، جهوده فى الدرس اللغوى ، ص ١١٢ ، الناشر دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ١٩٧٦م .

١٣٣-د/ إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٥ ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

١٣٤-د/ مهدى المخزومى : فى النحو العربى نقد وتوجيه ، ص ١١٤ .

١٣٥-د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٤٠ .

١٣٦- السابق نفسه : ص ٢٤٨ .

١٣٧-د/ أحمد محمد قدور : مبادئ اللسانيات ، ص ٢٠١ .

١٣٨-مالك المطلبى : الزمن النحوى ، مجلة الفكر العربى المعاصر ، العدد ٤٠ لعام ١٩٨٦ ، ص ٨١ - ٨٣ .

١٣٩-د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٤٠ وما يليها .

١٤٠-د/ أحمد محمد قدّور : مبادئ اللسانيات ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

١٤١- انظر د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، المبحث الخاص بـ " الزمن والجهة " ، ص ٢٤٠ - ٢٦٠ .

١٤٢- السابق نفسه : ص ٩٠ .

١٤٣- السابق نفسه : والصفحة نفسها .

١٤٤- السابق نفسه : ص ٢٤٢ .

١٤٥- انظر السابق نفسه : الفصل الخاص بـ " الزمن والجهة " الذى يبدأ من ص ٢٤٠ - ٢٦٠ .

١٤٦- مالك يوسف المطلبى : الزمن واللغة ، ص ٤٥ .

١٤٧- برجشتراسر : التطور النحوى ص ٨٩-٩٠ ، عنى بطبعه محمد حمدى البكرى ، مطبعة السماح ، القاهرة ، ١٩٢٩م .

١٤٨- سيبويه : الكتاب ٤٦/١ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

١٤٩- د/ عبد الرحمن أيوب : العربية ولهجاتها ص ٧٩ ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨م .

١٥٠- السابق نفسه : ص ٨١ .

١٥١- السابق نفسه : والصفحة نفسها .

١٥٢- د/ ريمون طحان : الألسنية العربية ٢٠/٢ .

١٥٣- السابق نفسه : والصفحة نفسها .

١٥٤- محمد الأنطاكى : الوجيز فى فقه اللغة ، ص ٢٩٦ ، منشورات دار الشروق ، ط٣ ، بيروت ، د.ت .

١٥٥- السابق نفسه : والصفحة نفسها .

١٥٦- السابق نفسه : والصفحة نفسها .

١٥٧- انظر الجدول كاملاً فى الصفحة قبل الأخيرة من كتاب د/ تمام : اللغة العربية معناها ومبناها .

١٥٨- د/ مهدى المخزومى : فى النحو العربى نقد وتوجيه : ص ١٤٦ .

١٥٩- سيبويه : الكتاب ١٢/١ .

١٦٠- ابـــن يعيش : شرح المفصل ٤/٧ ، منشورات عالم الكتب ، ومكتبة المتنبى ، بيروت ،د.ت .

١٦١-د/ مهدى المخزومى : فى النحو العربى نقد وتوجيه ، ص ١٤٦ .

١٦٢-د/ مهدى المخزومى : فى النحو العربى نقد وتوجيه ، ص ١٤٨ .

١٦٣- السابق نفسه : ص ١٤٧ .

١٦٤- ابن قيم الجوزية : جهوده فى الدرس اللغوى ص ١١١ .

١٦٥- السابق نفسه : ص ١١٢ .

١٦٦-د/ مهدى المخزومى : فى النحو العربى ، نقد وتوجيه ص ١٥٤ .

١٦٧-مالك يوسف المطلبى : الزمن واللغة ، ص ٨٩ .

١٦٨-د/ أحمد محمد قدّور : مبادئ اللسانيات ص ٢١١ .

١٦٩-د/ نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ٢٨٣ .

١٧٠-د/ أحمد محمد قدّور : مبادئ اللسانيان ص ١٥٩ .

١٧١- السابق نفسه : ص ١٥٧ .

١٧٢-د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٧ .

١٧٣-د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٨ .

١٧٤- السابق نفسه : ص ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١١١ .

١٧٥- السابق نفسه : ص ٩٢ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١٢١ .

١٧٦- السابق نفسه : ص ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١٢١ .

١٧٧- السابق نفسه : ص ٩٣ ، ١١٢ ، ١٢٦ .

١٧٨- السابق نفسه : ص ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠١ .

١٧٩- السابق نفسه : ص ٩٤ ، ١١٢ ، ١١٨ .

١٨٠- السابق نفسه : ص ١١١ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٥ .

١٨١- السابق نفسه : ص ٩٠ ، ١١٣ ، ١٢٢ .

١٨٢- السابق نفسه : ص ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٧ .

١٨٣- السابق نفسه : ص ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ .

١٨٤- السابق نفسه : ص ١١٨ ، ١٢٢ .

١٨٥- السابق نفسه : ص ٨٤ ، ٨٥ .

١٨٦- Grytal David, Linguistics, P. ١٩٢- ١٩٥, Penguin Books, London, ١٩٧٤ .

١٨٧- د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٨٢ -٨٥ .

١٨٨- Hartmann & Stork, opcit, p.g .

١٨٩- د/ فاضل مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربى ، ص ٢٠٣ ، القاهرة ، مكتبةالخانجى ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

١٩٠- د/ كمال محمد بشر : دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ٨٥ .

١٩١- C.Sanders : Lire aujourd hui : cours de Linguistique generale . hachette . paris , P. ١٨٥ , ١٩٧٩ .

١٩٢- د/ مالك يوسف المطلبى : الزمن واللغة ، ص ٩٥ .

١٩٣- د/ أحمد مختار عمر : " المصطلح الألسنى العربى وضبط المنهجية " ، مجلة عالم الفكر ، المجلد العشرون ، العدد الثالث ، الكويت ١٩٨٩ ، ص ١٣ ، وفندريس : اللغة ص ١٠٥ ، وأندريه مارتينيه : مبادئ اللسانيات العامة ، ص ١٩ - ٢٠ ، ترجمة أحمد الحمو ، دمشق ، ١٩٨٥م .

١٩٤- بالمر:علم الدلالة ،ص ٤٠(ظهرت طبعته الأولى بالإنجليزية عام

الفهرست